

المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية
والتعليم المالي
وتقدير الأداء
والبحث العلمي



جواب المسؤلية

في مجال الحوادث المدرسية

مديرية الشؤون القانونية والمنازعات

يناير 2008

الفهرس

العنوان	
ص	
03	تمهيد
04	المقدمة
06	الجزء الأول: المسؤولية في الحوادث المدرسية و مرتكزاتها القانونية
07	- نشأة المسؤولية الإدارية
07	- المسؤولية التقصيرية في التشريع المغربي
09	- بعض النماذج من الاجتهادات القضائية المغربية في مجال الحوادث المدرسية
10	- تنازع الاختصاصات مابين المحاكم العادلة والإدارية
11	- أوجه مسؤولية الإدارة
11	- مسؤولية الإدارة عن أخطاء موظفيها
11	- مسؤولية الإدارة في تدبير مرافقتها
13	الجزء الثاني: التعويض عن الحوادث المدرسية؛ شروطه ومعاييره
14	1. الفئات المستفيدة من مقتضيات ظهير 26 أكتوبر 1942
15	2. الحوادث التي يحكمها ظهير 26 أكتوبر 1942
16	3. طبيعة التعويض وخصائصه وفق أحکام ظهير 26 أكتوبر 1942
16	- طبيعة التعويض
16	- خصائص التعويض وعناصره
18	4- الإجراءات المتخذة لسد ثغرات ظهير 26 أكتوبر 1942
18	- أسباب إبرام اتفاقية الضمان المدرسي
19	- أهداف اتفاقية الضمان المدرسي
19	- مستجدات اتفاقية الضمان المدرسي
21	- مضامين اتفاقية الضمان المدرسي
24	الجزء الثالث: الإجراءات المسطرية المتبعة لتدبير ملفات الحوادث المدرسية
25	1- مسطرة التعويض عن الحوادث المدرسية وفق أحکام ظهير 26 أكتوبر 1942 ولضمان اتفاقية الضمان المدرسي
26	2- الإجراءات المسطرية المتبعة لتدبير ملفات الحوادث المدرسية
26	- الوثائق الالزمة لتكوين ملف الحادثة المدرسية
26	2.2- مراحل تكوين وتصفيية ملف الحادثة المدرسية
29	3.2- نماذج من الوثائق الواجب تعبئتها في تدبير ملفات الحوادث المدرسية

الملاحق

35	
36	▪ فصول من قانون الالتزامات والعقود
	▪ الظهير الشريف المتعلق بالتعويض عن الحوادث التي يتعرض لها تلاميذ المؤسسات المدرسية العمومية المؤرخ في 16 شوال 1361 (26 أكتوبر 1942) حسبما وقع تغييره وتميمه
39	
43	▪ اتفاقية الضمان المدرسي
53	▪ البروتوكول التطبيقي لاتفاقية الضمان المدرسي
	▪ circulaire n°6 DRH du 06 mars 1998 relative à l'organisation et attributions des commissions médicales préfectorales et provinciales.....
	▪ المذكرة الوزارية رقم 807/99 بتاريخ 23 سبتمبر 1999 حول ظاهرة العنف بالمؤسسات التعليمية.....
66	
68	▪ المذكرة الوزارية رقم 96 بتاريخ 6 يونيو 2007 حول تجديد اتفاقية الضمان المدرسي
	▪ المذكرة الوزارية رقم 138 بتاريخ 12 نوفمبر 2007 في شأن تحديد مهام الطبيبات والأطباء العاملين بالأكاديميات الجهوية للتربية و التكوين في إطار اللجنة الطبية الجهوية.....
70	

تمهيد

نظراً للأهمية التي تحتلها الحوادث المدرسية في اهتمامات وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي - قطاع التعليم المدرسي - ، وفي إطار المسؤولية الملقاة على عاتق هذا القطاع لتأمين مستقبل التربية والتكوين بال المغرب، من خلال العناية والاهتمام وحماية المتدرسين أثناء تواجدهم في عهدة الأطر المكلفة بمراقبتهم، سواء داخل المؤسسات التعليمية العمومية أو خارجها بمناسبة تنظيم أنشطة مدرسية موازية، رياضية كانت أو تثقيفية، ارتأى قسم المنازعات بمديرية الشؤون القانونية والمنازعات إصدار كتاب بعنوان "جوانب المسؤولية في مجال الحوادث المدرسية" يتوجى من خلاله تعزيز المعرفة القانونية لدى المسؤولين التربويين والإداريين بقطاع التعليم المدرسي، وبالتالي تقوية جهودهم في العمل على التقليل من الحوادث المدرسية، لما لها من تأثير على مالية الدولة من جهة، ولما تخلفه من آثار نفسية وجسدية بالنسبة لضحاياها ولذويهم.

وتتوخى من هذا الكتاب التحسيس بخطورة تامي ظاهرة العنف المدرسي واتساعه بين المربين والمتعلمين. تتبع أشكال هذه الظاهرة بين العنف الجسدي والعنف النفسي وفرض الرأي بصفة تسلطية وكبت حرية التعبير مما يوسع الهوة بين المدرس والتلميذ وينمي الحقد بينهما، مما قد ينتج عنه اعتداءات جسدية تتسبب في حوادث مختلفة تكون نتائجها وخيمة على هيئة التدريس والتلميذ وسمعة المدرسة العمومية كذلك.

فالغاية من هذه الدراسة هي كذلك الإسهام في الرقي بالتدبير الإداري لمستوى الحكامة الجيدة، من خلال تأهيل العنصر البشري وتقوية ارتباطه بالمنظومة القانونية كموجه ومحدد لكل الأفعال والقرارات المرتبطة بالإدارة وفي علاقتها بالأغيار.

جوانب المسؤولية في مجال الحوادث المدرسية

مقدمة:

الحوادث المدرسية هي كل الإصابات الجسدية التي تلحق التلميذ بفعل غير إرادي من طرفه، أو الناتجة عن فعل فجائي وبسبب خارجي، أثناء وجوده في عهدة الأطر التربوية للمؤسسة التعليمية من رجال تعليم وغيرهم. ويستحق التعويض عن الحادثة المدرسية للتلاميذ المسجلة أسماؤهم بانتظام بالمؤسسات التعليمية العمومية، حين تواجدهم تحت مراقبة المكلفين بهذه المهمة، وكذلك تلاميذ المدارس المتنقلة المسجلة أسماؤهم لدى السلطة المحلية في الأماكن المعينة لهذا الغرض؛ وهي كذلك الحوادث التي يتعرض لها طلبة الكليات ومؤسسات التعليم العالي والتقني العالي وتلاميذ المؤسسات العمومية و التعليم الفني في الوقت الذي يكونون فيه تحت الحراسة الفعلية لмаوري الدولة، وكذلك الأطفال المقيدين في سجلات مخيمات الاصطياف الخاضعة في تنظيمها وتسخيرها للسلطة الحكومية المكافحة بالتعليم الابتدائي والثانوي والمعالي.

فالحوادث المدرسية، تكتسي أهمية قصوى حيث ارتباطها بمسؤولية الإدارة في عدد من الحوادث التي يكون ضحيتها التلاميذ داخل المؤسسة التعليمية وتحت الحراسة الفعلية للمكلفين بهذه المهمة.

والمسؤولية هي كل التبعات القانونية الناتجة عن تقصير الإدارة في أداء مهامها، أو عن أي خطأ ارتكبه الموظف المكلف بحراسة التلميذ أثناء تواجده في عهده؛ وفي حالة موضوع الحوادث المدرسية، فالمسؤولية تنتج حين إثبات العلاقة السببية بين خطأ الإدارة والضرر الذي لحق بالتلميذ، فالخطأ هو ترك ما كان يجب فعله، أو فعل ما كان يجب الإمساك عنه، وذلك من غير قصد لإحداثه، أما الضرر فهو كل إصابة جسدية تصيب التلميذ الموجود تحت رعاية الإدارة ممثلة بالعاملين بها، من جراء إهمال شخصي أو مرافق. وتتحدد طبيعة المسؤولية بتحديد نوعية الحادثة وطبيعة الخطأ وما إذا كان الضرر ناتجاً عن قصد أو انعدام القصد.

فالمسؤولية التقصيرية قد تكون شخصية أو مرافقية، تتطلب التعويض المدني أو حتى المتابعة الجنائية في حالة الأخطاء الفردية التي ترقى إلى الفعل الإجرامي. وستشمل الدراسة مجموعة من الأحكام القضائية التي صدرت في مواجهة الإدارة من مختلف المحاكم الوطنية، للوقوف على

التطور الذي عرفته الاجتهدات القضائية في هذا المجال والتنازع على هذا الاختصاص ما بين المحاكم الإدارية والمحاكم العادلة.

تم دراسة الحوادث المدرسية من خلال مقاربة الخطأ المرفق أو الشخصي للعاملين في الإدارة، والمسبب في ضرر ثابت تعادل أو تجاوز نسبة العجز البدني فيه 10%.

فالحادثة المدرسية قد تكون أشلاء حصص التربية البدنية، أو بسبب شيء من الأشياء التي تدخل في تصرف الإدارة، أو بسبب خطأ من يكون التلميذ في عهده ومراقبته أثناء أوقات العمل، كما قد ترجع أسباب الحادثة إلى تنامي ظاهرة العنف المدرسي بين التلاميذ أو بينهم وبين المدرسين أو من طرف الأغيار داخل المؤسسة التعليمية.

تناول موضوع " جوانب المسؤولية في مجال الحوادث المدرسية " من خلال تحليل النصوص القانونية المنظمة للحوادث المدرسية، سواء تلك المتضمنة في قانون الالتزامات والعقود، أو الظهير المتعلقة بالتعويض عن هذا النوع من الحوادث، وكذلك اتفاقية الضمان المدرسي.

وستحاول هذه الدراسة مواكبة التطور القانوني الذي عرفته معالجة قضايا الحوادث المدرسية من خلال اتفاقية الضمان المدرسي، وكذلك توضيح الإجراءات والمساطر المتبعة في معالجة ملفات الحوادث المدرسية، حماية لحقوق ضحايا الحادثة، وتفادي للأخطاء المسطرية التي قد تستنزف الكثير من الوقت والجهد، بل والكثير من المال العام.

وستشمل الدراسة من خلال ملحق خاص، النصوص القانونية المتعلقة بالحوادث المدرسية انطلاقاً من فصول قانون الالتزامات والعقود، ثم ظهير 26 أكتوبر 1942، فنص اتفاقية الضمان المدرسي المبرمة ما بين وزارة التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي وشركة سينيا للتأمين، ثم بروتوكولها التطبيقي فالمذكرات الصادرة في شأن تدبير الحوادث المدرسية.

تم دراسة هذا الموضوع إذن من خلال:

- الجزء الأول: المسؤولية في الحوادث المدرسية و مركباتها القانونية؛
- الجزء الثاني: التعويض عن الحوادث المدرسية، شروطه ومعاييره؛
- الجزء الثالث: الإجراءات المسطرية المتبعة لتدبير ملفات الحوادث المدرسية.

الجزء الأول:

المسؤولية في الحوادث المدرسية ومرتكباتها القانونية

قبل الحديث عن الإطار القانوني للحوادث المدرسية والتعويض عنها، نعتقد بإيجابية التأصيل لفكرة المسؤولية وخاصة مسؤولية الإدارة، لفهم التطور الذي عرفته المسؤولية الإدارية خدمة للمرتفقين عموماً، ودرءاً للشطط وابتعد الدولة عن المواطن أو ارتفاعها عن القانون، بما قد يتسبب في التباعد واتساع الهوة بين الإدارة والمعاملين معها، أو الإحساس بالغبن من طرف ضحايا الأخطاء المرتكبة من طرف الإدارة أو العاملين بها.

1- نشأة المسؤولية الإدارية

أعلنت محكمة النزاعات الفرنسية بتاريخ 8 فبراير 1873 قرارها الشهير "بلانكو" حيث منحت القاضي الإداري اختصاص البت في قضية الطفلة آني بلانكو صاحبة الخمس سنوات، التي أصيبت بجروح خطيرة على إثر حادثة عربة يجرها أربعة عمال تابعين لتبغ بوردو المستغلة من طرف الدولة في شكل خوالة، وعلى إثر هذا الرأي القضائي لمحكمة النزاعات أصدر مجلس الدولة الفرنسي، بتاريخ 8 مايو 1874 قراره القاضي بمسؤولية الدولة عن أخطاء الموظفين لديها أثناء مزاولة مهامهم. وبهذا القرار يكون مجلس الدولة الفرنسي قد أسس لمفهوم المسؤولية الإدارية، وأعطى بعدها جديداً للقانون الإداري، رافعاً العديد من القيود عن المحاكم الإدارية التي فرضت عليها من قبل.

2- المسؤولية التقصيرية في التشريع المغربي

قياساً على الاجتهد الفرنسي في قضية بلانكو، سن المشرع المغربي منظومة قانونية تحدد ضوابط المسؤولية التقصيرية للإدارة أو المسؤولية الإدارية، حيث حدد قانون الالتزامات والعقود شروط وقوعها ونتائج ثبوتها، فنص على أن المسؤولية التقصيرية تقوم بناء على خطأ في المرفق العمومي. فالخطأ هو اختلال في التنظيم أو أداء المرفق العمومي الذي قد يكون فعلاً مادياً أو إجراءاً قانونياً والخطأ المركب دون نية إحداثه قد تكون مسؤولة ارتكابه مسؤولية شخصية، وقد تكون مصلحية أو مرافقية.

أما الخطأ الشخصي المقصود في هذا الموضوع، فهو الصادر من الموظف العمومي أثناء مزاولته لمهامه، والمسبب لأضرار للغير، ويتميز فيه ما بين الخطأ القصد، أي عن سوء نية، وذاك الناتج أثناء أداء المهام الإدارية دون نية إحداثه. وتطرق قانون الالتزامات والعقود المغربي (ق.ل.ع.ق) للمسؤولية الشخصية من خلال المادة 78 التي نصت على: "كل شخص مسؤول عن الضرر المعنوي أو المادي الذي أحده، لا بفعله فقط ولكن بخطئه أيضاً، وذلك عندما يثبت أن هذا الخطأ هو السبب المباشر في ذلك الضرر".

وكل شرط مخالف لذلك يكون عديم الأثر.

والخطأ هو ترك ما كان يجب فعله، أو فعل ما كان يجب الإمساك عنه، وذلك من غير قصد لإحداث الضرر".

يظهر من هذه المادة أن المشرع يعالج موضوع المسؤولية الشخصية كمفهوم عام، أي غير منحصر في إطار الخطأ الشخصي المستخدم بالإدارة العمومية، ويتبين من خلال هذا النص أن تحريك المسؤولية تستلزم ثبوت العلاقة السببية بين الخطأ والضرر.

إن المشرع فرق بين المسؤولية الشخصية عن الأخطاء المرتكبة من طرف مستخدمي الدولة وتلك المرتكبة من طرف الأغيار من خلال الفصلين 79 و 80 من قانون المغربي، حيث جاء في الفصل 79: "الدولة والبلديات مسؤولة عن الأضرار الناتجة مباشرة عن تسيير إدارتها وعن الأخطاء المصلاحية المستخدمها".

أما الفصل 80 فجاء فيه: "مستخدمو الدولة والبلديات مسؤولون شخصيا عن الأضرار الناتجة عن تدليسهم أو عن الأخطاء الجسيمة الواقعة منهم في أداء وظائفهم.

ولا تجوز مطالبة الدولة والبلديات بسبب هذه الأضرار، إلا عند إعسار الموظفين المسؤولين عنها".

يتجلّى إذن من خلال هذين الفصلين أن المشرع يميز بين وضعين مختلفين، ونوعين من الخطأ الموجب للمسؤولية، فمن جهة يتحدث عن مسؤولية الدولة والبلديات عن الأخطاء المصلاحية المستخدمها، ومن جهة ثانية، عن المسؤولية الشخصية للمستخدم عن الأضرار الناتجة عن ممارسته للتدليس أو عن الأخطاء الجسيمة الواقعة منه أثناء أداء وظيفته، أي أن المشرع يميز بين الأخطاء الصادرة عن المستخدم بسوء نية وتلك الموصوفة بالصلاحية.

والخطأ المصلحي أو المرفقى هو الذي تتحمل الإدارة مسؤولية الضرر الناتج عنه، ويعتبر التقصير الذي يحدث في مصلحة إدارية أثناء القيام بالتزاماتها، وهو الاتجاه الذي سلكه الاجتهد القضائي بالمغرب، حيث جاء في إحدى أحكام المحكمة الإدارية بفاس "... دون احترامها (الإدارة) لمسطرة المقررة قانونا في نزع ملكية العقار المدعى به، وبغصبها له، تكون قد ارتكبت خطأ مرفقيا يستوجب تحميلاها المسؤولية عنه...".

أما من منظور قانون الالتزامات والعقود فقد تم الانتقال في التعريف بالمسؤولية التقصيرية، سواء الشخصية أو المصلحية، من الخاص إلى العام ، إذ انطلق من المسؤولية الشخصية للفرد ثم المسؤولية الشخصية للموظف حتى حين ارتكابه للخطأ أثناء ممارسة مهامه، فمسؤولية الإدارة عن بعض أخطاء مستخدميها، لينتقل إلى التعريف بالمسؤولية المدنية التقصيرية في واقعة الحوادث المدرسية، حيث تناول المشرع هذا الموضوع بشكل مباشر من خلال الفصل 85 مكررا الذي خص بالصفة المعلمين وموظفي الشبيبة والرياضة كمسئولين عن الضرر الحاصل من الأطفال والشبان خلال الوقت الذي يوجدون فيه تحت رقابتهم. وتدخل هذه المسؤولية في إطار المسؤولية التقصيرية عن الأخطاء المرفقية أو المصلحية، التي لا يحاسب عليها الموظف، بل هي مسؤولية الإدارة؛ كما تطرق الفصل نفسه إلى كيفية تحريك مسطرة المتابعة للمطالبة بالتعويض وإمكانية قيام دعوى الاسترداد، والمحكمة ذات الاختصاص، وأجال التقاضي في التعويض عن الأضرار.

تثبت مسؤولية الدولة على الأضرار التي تصيب المرتفقين من جراء حدث فجائي، كان يمكن تداركه قبل حدوثه، وتعرف بمسؤولية مالك البناء، ويمكن قيام المسؤولية كذلك جراء تسبب شيء ما، يوجد تحت حراسة الموظف، في ضرر مادي للمرتفق. ونظم المشرع مسؤولية مالك البناء وحراس الشيء من خلال المادتين 88 و89 من ظهير الالتزامات والعقود.

تقوم المسؤولية الجنائية في بعض الحوادث التي تقع بالمدارس العمومية أو الجامعات والمخيمات، حين يتسبب الخطأ المترتب في أضرار جسيمة بنية إحداثه من طرف الموظف المشرف على سلامة التلميذ سواء في المدرسة أو المخيم المدرسي، وقد يكون الفعل اعتداء بالضرب والجرح أو بالتحرش الجنسي أو الاغتصاب، والمتابعة الجنائية للموظف لا تلغي حق المطالبة بالتعويض المدني والمسؤولية الجنائية للشخص المترتب للفعل المعقاب عليه، قد تلزم الدولة بالتعويض عن الضرر لفائدة التلميذ الضحية أو لذوي الحقوق في حالة إعسار الموظف المترتب للفعل الجرمي وفق مقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 80 من قانون الالتزامات والعقود الذي جاء فيه : "... ولا تجوز مطالبة الدولة والبلديات بسبب هذه الأضرار، إلا عند إعسار الموظفين المسؤولين عنها".

ومن بين الأمثلة على هذا النوع من الأخطاء، ما حدث بمدرسة الفتح بأركمان نيابة الناظور حيث توفيت إحدى التلميذات على إثر تعرضها لتعنيف من طرف إحدى معلماتها داخل الفصل. فالخطأ المترتب في النازلة هو خطأ شخصي جسيم يخضع لأحكام المسطرة الجنائية في باب الدعوى المدنية (المادة 7) التي جاء فيها: " يرجع الحق في إقامة الدعوى المدنية للتعويض عن الضرر الناتج عن جنائية أو جنحة أو مخالفة، لكل من تعرض شخصياً لضرر جسماني أو مادي أو معنوي اهتماماً المنصوص عليه في قانونها الأساسي (المادة 7 من المسطرة الجنائية)."

وفي هذا الصدد، يمكن للجمعيات المتمتعة بصفة المنفعة العامة أن تتصرف طرفاً مدنياً، إذا كانت قد تأسست بصفة قانونية منذ أربع سنوات على الأقل قبل ارتكاب الفعل الجرمي، وذلك في حالة إقامة الدعوى العمومية من قبل النيابة العامة أو الطرف المدني بشأن جريمة تمس مجال اهتمامها المنصوص عليه في قانونها الأساسي (المادة 7 من المسطرة الجنائية).

كما يمكن للدولة وللجماعات المحلية، وفق المادة 7 السالفة الذكر، أن تتقدم بصفتها طرفاً مدنياً لمطالبة مرتقب الجريمة بأن يرد لها المبالغ التي طلب منها دفعها لموظفي أو لذوي حقوقهم طبقاً للقانون الجاري به العمل.

لكن طبيعة هذا الخطأ لا تسقط حق مطالبة الإدارة بالتعويض عن الضرر في حالة إعسار الموظف الجاني.

-3- بعض النماذج من الاجتهادات القضائية المغربية في مجال الحوادث المدرسية

كثيرة هي الحوادث المدرسية التي فصل القضاء في طبيعتها ومدى ثبوت مسؤولية الإدارة فيها، وحجم التعويضات المستحقة للضحية أو لذوي الحقوق، وكثيرة هي الاجتهادات القضائية الوطنية في

هذا الموضوع، ومن هذا المنطلق سنحاول قراءة جزء منها في حوادث مختلفة من حيث طبيعتها، حجم ضررها و نوع المسؤولية الثابتة فيها، كما سنحاول الوقوف عند بعض الاختلافات التي يعرفها القضاء المغربي في موضوع الحوادث المدرسية من محكمة إلى أخرى، وخاصة في تنازع الاختصاصات بين القضاء العادي والقضاء الإداري.

1.3 - تنازع الاختصاصات مابين المحاكم العادلة والإدارية

قضت المحكمة الإدارية بفاس في حكمها عدد 744 بتاريخ 26 يونيو 2001 المتعلق بقضية "ع.ت" نيابة عن ابنته القاصرة "س" التي تعرضت لكسير برجلها على إثر سقوطها من جراء ازدحام التلاميذ بالمدرسة، الملف رقم 151/2000 بعدم الاختصاص النوعي للبت في الدعوى، معللة حكمها بأن المطالبة بالتعويض عن الحوادث المدرسية تم تأثيره ضمن مقتضيات الفصل 85 مكرر من قانون الالتزامات والعقود وبالتالي، فإن صلاحية البت في هذا النوع من القضايا يرجع إلى المحكمة الابتدائية.

في حين، قالت المحكمة الإدارية بمكناس باختصاصها في البت في القضايا المتعلقة بالحوادث المدرسية حيث قضت في الملف رقم 105/204/12 ش المتعلق بالتلميذ "ك.إ" الذي تعرض لحادثة مدرسية أثناء حصة التربية البدنية بتاريخ 19/05/1997 وقالت بثبوت مسؤولية الإدارة وإلزامها بدفع تعويض عن الضرر قدره 30.000 درهم، وسبق مداولته هذا الملف أمام المحاكم العادلة في كل درجات التقاضي وأحال على المحكمة الإدارية بقرار من المجلس الأعلى. ولعل هذا القرار حسم في كثير من القضايا وأنهى ارتباكاً بين المحاكم الإدارية والمحاكم العادلة في قضايا الحوادث المدرسية.

تبقى الإشارة إلى أن العديد من أنواع الحوادث المدرسية تدخل في اختصاص المحاكم العادلة لاستناد مقتضيات الحكم في حياثتها إلى قانون الالتزامات والعقود أو القانون الجنائي، نظراً لطبيعة الحادث وأسبابه، وهذه بعض من النماذج:

قضية ش.ع ومن معه ذوي الحقوق أمام المحكمة الابتدائية بوجدة، الملف عدد 91/1114، هذه الحادثة المدرسية التي توفي فيها التلميذ "ش.ع" على إثر سقوط جدار إعدادية الإمام البخاري حيث كان يتبع دراسته، وقد التجأت المحكمة في معالجة القضية إلى مقتضيات قانون الالتزامات والعقود وخاصة المادة 89 التي تنص على مسؤولية مالك البناء عن الضرر الذي يحدثه انهياره أو تهدمه الجزئي، إذا وقع هذا أو ذلك، بسبب القدم أو عدم الصيانة أو عيب في البناء، فعلى أساس هذا الفصل قضت المحكمة في حكمها عدد 1394/92 الصادر بتاريخ 15/04/1992، بتحمل الإدارة ثلثي مسؤولية الحادثة التي وقعت بتاريخ 17/9/1989 وأدائها لفائدة ذوي الحقوق تعويضاً حدد في مبلغ 110.000 درهم و تم تأييده استئنافياً. ونفس المسار سلكته المحكمة الابتدائية بالنظر في الملف عدد 1167/98 المتعلق بقضية التلميذ "ح.ي" الذي فقد الحياة جراء سقوط أحد أسوار مؤسسة تعليمية بالنظر حيث كان يتلقى تعليمه.

2.3- أوجه مسؤولية الإدارة

دفعت الإدارة بمبدأ القوة القاهرة في نازلة التلميذ "ح.ي" وقالت بأن سبب سقوط الجدار يعود للرياح القوية التي هبت زمن وقوع الحادثة وبالتالي طالبت بتطبيق مقتضيات الفصل 95 من قانون الالتزامات والعقود التي تقضي بعدم قيام المسؤولية حين وجود قوة قاهرة حيث ورد في هذا الفصل: "لا محل لمسؤولية المدنية في حالة الدفاع الشرعي أو إذا كان الضرر قد نتج عن حدث فجائي أو قوة قاهرة لم يسبقها أو يصطحبها فعل وأخذ به المدعى عليه..." .

إلا أن المحكمة وبعد إجراء الخبرة وثبتت عيب في البناء بحيث لم يكن مدعاً بالركائز التي تسنده وأن مواد البناء في حد ذاتها ليست من المتانة اللازمـة، ودحضـاً لدفـوعـاتـ الإـادـارـةـ،ـ قـالـتـ المحـكـمـةـ بـأـنـ الـرـيـاحـ العـاتـيـةـ التـيـ نـسـبـ إـلـيـهـ سـبـبـ اـنـهـيـارـ الـجـدـارـ كـانـ مـنـ شـائـنـهـ أـنـ تـسـقـطـ كـلـ الـبـنـيـاتـ وـلـيـسـ فـقـطـ الـجـدـارـ الـمـتـسـبـبـ فـيـ وـفـاةـ التـلـمـيـذـ،ـ وـبـالـتـالـيـ قـضـتـ الـمـحـكـمـةـ بـثـبـوتـ مـسـؤـولـيـةـ الإـادـارـةـ،ـ وـاعـتـبـارـ الـوـفـاةـ حـادـثـةـ مـدـرـسـيـةـ وـمـسـؤـولـيـةـ الـدـوـلـةـ ثـابـتـةـ بـمـقـضـيـاتـ الفـصـلـ 89ـ مـنـ قـانـونـ الـلـازـمـةـ وـالـعـوـدـ .

1.2.3- مسؤولية الإدارة عن أخطاء موظفيها

وفي حادثة مدرسية من نوع آخر، قضية "م.ر" الملف رقم 122/2003/12 ش أمام المحكمة الإدارية بمكناـسـ التـيـ أـصـدـرـتـ حـكـمـهـ رـقـمـ 419ـ 12ـ 2004ـ شـ بـتـارـيـخـ 23ـ 09ـ 2004ـ،ـ وـمـوـضـوـعـ هـذـهـ الـقـضـيـةـ هو تلقي التلميذ "م.ر" ضربة على الرأس بمسطرة حديدية من طرف أستاذة "أم." ، تسببت له، حسب الدعوى، في شلل نصفي وضعف في البصر واضطرابات، قدرت عجز دائم في 60 %، بعد إجراء خبرة طبية، مما دفع بالمحكمة إلى إلزام وزارة التربية الوطنية بدفع تعويض مالي، لفائدة الضحية، قدره 150.000 درهم كتعويض عن الحادثة التي تعرض لها بتاريخ 23/01/1992. و يبين هذا الحكم مسؤولية الإدارة عن أخطاء العاملين بها.

2.2.3- مسؤولية الإدارة في تدبير مرافقتها

وفي نوع آخر من الحوادث المدرسية، تلك التي تعرض لها التلميذ "ي.ز" إبان مشاركته في حصة التربية البدنية في إطار إقصائيات أقسام ثانوية مولاي رشيد بنية وزارة التربية الوطنية بشفشاون، وذلك بمناسبة تخليد ذكرى عيد الشباب، تسببت هذه الحادثة للتلميذ "ي.ز" بكسر مزدوج في ساقه اليمنى إثر سقوطه بسبب رداءة الملعب وعدم صلاحيته للتمارين الرياضية، وفق معانينة العون القضائي، الكسر المزدوج وخطورته تسببت في بتر كلي للساقي المصاب بما يعنيه من تشوه واضح وحدد العجز الدائم في 75 % .

ولأن الإدارة هي المسؤولة عن كل ما يدخل في إطار تدبيرها، فإن المحكمة الإدارية بالرباط وبتأكيد بقرار من المجلس الأعلى أقرت بالمسؤولية المدنية للوزارة في ما لم بالتلميذ ضحية الحادثة، وألزمتها بدفع مبلغ 500.000 درهم للمشتكيه والدة الضحية، تعويضاً عن الأضرار الجسيمة

والعجز الجزئي الدائم، وارتکز الحكم في بنائه وحيثياته على المادة 85 من قانون الالتزامات والعقود.

من خلال هذه الأحكام التي اخترناها كنماذج على سبيل المثال لا الحصر، يظهر أن موضوع التعويضات عن الحوادث المدرسية يخضع بالإضافة إلى مقتضيات قانون الالتزامات والعقود، إلى الظهير الشريف المتعلّق بالتعويض عن الحوادث التي يتعرّض لها تلاميذ المؤسسات المدرسية العمومية المؤرخ في 16 شوال 1361 (26 أكتوبر 1942) والذي سيتم تدارك ثغراته بإبرام اتفاقية الضمان المدرسي مع إحدى شركات التأمين، وستتبين أهمية الظهير ومقتضياته وكذا اتفاقية التأمين من خلال الجزء الثاني من هذه الدراسة التي نودها دليلاً مرجعياً لكل العاملين بقطاع التعليم المدرسي، وكذا أولياء وآباء التلاميذ للتعرّيف بالحقوق من جهة، وللتحسيس بالمسؤولية المدنية للإدارة في هذا النوع من الحوادث.

الجزء الثاني:

التعويض عن الحوادث المدرسية:

شروطه ومعاييره

سن المشرع المغربي نظاما خاصا لضبط الآثار المترتبة عن الحوادث المدرسية، من حيث التعويض المستحق لتلاميذ المدارس العمومية وذلك من خلال الظهير الشريف المتعلق بالتعويض عن الحوادث التي يتعرض لها تلاميذ المؤسسات المدرسية العمومية المؤرخ في 26 أكتوبر 1942.

ويتميز التعويض، في ظل مقتضيات الظهير المذكور، بأنه تعويض جزافي يسعى من خلاله المشرع إلى ضمان توفيره لكافة التلاميذ المصابين بضرر بدني نتيجة حادثة مدرسية؛ ذلك أن التلميذ المصاب في مثل هذه الحادثة، يمكنه اللجوء، إلى مسطرة التعويض المقررة بمقتضى هذا الظهير، كما يمكنه أن يطالب بتعويض تكميلي في إطار المقتضيات العامة للمسؤولية المدنية، وذلك في حالة رجوع تلك الحادثة إلى خطأ أحد المعلمين، أو إلى خلل في سير المؤسسة العمومية المعنية، أو إذا نتجت الحادثة مباشرة عن تسيير هذه الأخيرة أو عن الأشغال العمومية المجرأ فيها.

وإجمالا، يمكن مقاربة موضوع الحوادث المدرسية بداية من استعراض الفئات المستفيدة من مقتضيات ظهير 26 أكتوبر 1942 السالف الذكر، والحوادث التي يحكمها، مع تحديد طبيعة التعويض وخصائصه، وصولا إلى مسطرة التعويض، مع الإشارة إلى الجهود المبذولة في هذا المجال من طرف الوزارة الوصية لتعيم التأمين عن الأضرار المترتبة عن الحوادث المدرسية والرياضية.

جاء ظهير 26 أكتوبر 1942 ضمن حركة تشريعية متكاملة، واجه بها المشرع مشكلة الحوادث المدرسية بروح اجتماعية وتضامنية واضحة، إذ بدأ بإرساء نظام مسؤولية المعلمين وموظفي الشبيبة والرياضة عن الضرر الحاصل للأطفال والشبان خلال الوقت الذي يوجدون فيه تحت مراقبتهم، متى كانت تلك الأضرار راجعة إلى إهمال المعلم أثناء حراسته وتوجيهه للتلميذ.

إلا أن نظام المسؤولية المدنية هذا، لا يوفر ضمانات كافية للتلاميذ المصابين لكونه يلزمهم بإثبات خطأ الموظف المكلف بمراقبة التلميذ، وهذا فيه صعوبة كبيرة يتحمل معها بقاء ضحية الحادثة المدرسية دون تعويض.

وقد أوجد المشرع بمقتضى ظهير 26 أكتوبر 1942، نظاما احتياطيا سد به نقص القواعد العامة للمسؤولية المدنية، يقوم على مفهوم تأميني واجتماعي يضمن بموجبه للتلמיד ضحية الحادثة المدرسية، الحصول على حد أدنى من التعويض في كافة الأحوال.

1. الفئات المستفيدة من مقتضيات ظهير 26 أكتوبر 1942:

حدد ظهير 26 أكتوبر 1942 الأشخاص المستفيدون من التعويض عن الحوادث المدرسية فيما يلي :

- تلاميذ المؤسسات المدرسية العمومية؛
- تلاميذ المدارس المتقللة المسجلة أسماؤهم لدى السلطة المحلية في الأماكن المعينة لهذا الغرض؛
- طلبة الكليات ومؤسسات التعليم العالي والتكنولوجيا؛

- تلاميذ المؤسسات العمومية والتعليم التقني؛
 - الأطفال المقيدون في سجلات مخيمات الاصطياف التي تتظمها وتسيرها السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم الابتدائي والثانوي والعلمي.
- فالمستهدفون من التعويض عن الحوادث المدرسية، هم تلاميذ المدارس العمومية الذين يتعرضون لحادثة مدرسية.

ويدخل في مفهوم التلميذ بحسب مدلول الفصل الأول من الظهير المذكور، كافة تلاميذ المدارس العمومية أينما وجدت سواء في المدن أو في البوادي، وهو ما يعني استبعاد تلاميذ التعليم العمومي غير التابع للدولة المغربية، كما هو الشأن بالنسبة للمدارس التابعة للبعثات الثقافية الأجنبية. في حين نظم القانون رقم 00-06 بمثابة النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي وضعية تلاميذ التعليم الخصوصي، حيث أوجب على المسؤولين عن مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي أن يقوموا بتأمين جميع التلاميذ المتمدرسين عن الحوادث المدرسية التي قد يتعرضون لها داخل مؤسساتهم أو في الوقت الذي يكونون تحت المراقبة الفعلية لعاملين بها، مع إطلاع أولياء التلاميذ على بنود تلك العقدة.

والجدير بالذكر، أن ظهير 26 أكتوبر 1942 يشترط في المستفيد أن يكون مسجلاً بصفة نظامية في سجلات المدرسة، لذا فإن الأطفال الذي يحضرون للمدارس باعتبارهم مجرد مستمعين أو صحبة ذويهم من معلمين ومعلمات، لا يعتبرون تلاميذ ولا يستفيدون وبالتالي من مقتضيات الظهير المذكور، حتى ولو كانوا يحضرون بصفة منتظمة إلى المدرسة.

2- الحوادث التي يحكمها ظهير 26 أكتوبر 1942:

تعتبر حوادث معرض عنها بمقتضى ظهير 26 أكتوبر 1942 تلك التي يتعرض لها التلاميذ في الوقت الذي يوجدون فيه تحت مراقبة المكلفين بهذه المهمة، وكذلك الأمر بالنسبة لتلاميذ المدارس المتنقلة المسجلة أسماؤهم لدى السلطة المحلية في الأماكن المعينة لهذا الغرض.

وقد أثبتت الإحصائيات، أن وقوع الحوادث المدرسية يرجع بالأساس إلى الأوضاع التالية:

- أثناء حصص التربية البدنية؛
- في المختبرات أو المعامل التربوية؛
- في المسالك أو المرات المظلمة والمدارج؛
- أثناء ألعاب العنف الممنوعة؛
- أثناء المشاجرات فيما بين التلاميذ أو بينهم وبين الموظفين؛
- خلال الرحلات الدراسية والترفيهية؛
- بمناسبة إجراء إصلاحات أو ترميمات في المؤسسة؛

• حالات خاصة، بنوبات قلبية أو بأزمات نفسية أو عقلية.

تشمل التغطية كافة فترة الدراسة، أي من وقت قدوم التلميذ إلى المدرسة إلى حين خروجه منها، وهي فترة إما أن يوجد فيها التلميذ في رعاية أستاذه، وتشمل أوقات حصص التقين والفترات التي تسبقها أو تليها مباشرة، حيث يتولى المعلم الإشراف المباشر على تلامذته، وإما أن يوجد فيها تحت رعاية موظف آخر من موظفي المؤسسة، ويكون ذلك في الغالب في الأوقات التي تقع بين قدوم التلميذ إلى المدرسة والتحاقه بقاعة الدرس، وبين خروجه من حصة دراسية والتحاقه بأخرى، أو خروجه نهائياً من المؤسسة. وكلها فترات يمكن فيها التلميذ في رعاية المشرف التربوي التابع للمؤسسة.

و الجدير بالذكر، أن المهم في الحادثة المدرسية ليس المكان الذي تقع فيه، ولكن أن تقع في وقت يوجد فيه التلميذ المصاب في عهدة الأطر التربوية للمؤسسة التعليمية من رجال تعليم وغيرهم. يلاحظ أن ظهير 26 أكتوبر 1942 قد حصر الضمان بالنسبة لمخيمات الاصطياف، في تلك المنظمة من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي. وهذا يعني أنه يستثنى من الضمان مخيمات الاصطياف المنظمة من قبل مصالح إدارية أخرى مثل الوزارة المكلفة بالشباب والرياضة، حيث يلاحظ أن الحوادث التي تقع خلالها تخضع لمقتضيات الفصل 85 مكرر من قانون الالتزامات والعقود الذي ينص على مسؤولية المعلمين وموظفي الشباب والرياضة عن الضرر الحاصل للأطفال والشبان خلال الوقت الذي يوجدون فيه تحت رقابتهم. وهي مسؤولية تتطلب إثبات خطأ المعلم أو موظف الشباب والرياضة .

3 - طبيعة التعويض وخصائصه وفق أحكام ظهير 26 أكتوبر 1942 :

1.3. طبيعة التعويض:

يقوم ظهير 26 أكتوبر 1942 على ضمان التعويض للضحية بمجرد حصول الضرر، وبغض النظر عن وجود مسؤول عنه أو عدم وجوده، فإنه لا مجال للحديث في هذا الظهير لا عن الخطأ ولا عن العلاقة السببية بمفهومها في إطار المسؤولية المدنية، فالمهم، هو وقوع الحادثة المدرسية. والعلاقة السببية في إطار هذا النظام، يقتصر مفهومها على التأكد من رجوع الضرر للحادثة المدرسية وليس شيء آخر.

وعموماً، فإن ظهير 1942 ينص على التعويض الجزافي لضحايا كافة الحوادث المدرسية مهما كان سببها مع الإبقاء على حق الضحايا في المطالبة بالتعويض التكميلي الذي يصل بالتعويض إلى تغطية كافة الأضرار اللاحقة بهم عندما يكون بالإمكان تحويل الضرر إلى مسؤول معين .

2.3 - خصائص التعويض وعناصره:

يتميز التعويض الذي أقره ظهير 26 أكتوبر 1942 بأنه تعويض جزافي، و بالتالي غير كافٍ لتغطية الضرر اللاحق بضحية الحادثة المدرسية، وذلك خلافاً للقواعد العامة التي تقضي بأن يشمل

التعويض كافة الخسارة التي أصابت المتضرر والمصروفات التي اضطر أو سيضطر إلى إنفاقها، وذلك لكسب ما فاته.

وتحتختلف التعويضات التي يقررها الظهير المذكور، باختلاف نوع الإصابة التي تلحق التلميذ نتيجة الحادثة المدرسية. فإذا كانت تلك الإصابة لا تصل إلى نسبة 10% من العجز البدني الدائم، فإن الدولة تتكفل بمصاريف العلاج فقط، أما إذا كانت تصل إلى تلك النسبة أو تفوقها، تتكفل الدولة بمنح التلميذ المصاب إيراداً عمرياً بالإضافة إلى مصاريف العلاج.

وتتضمن مصاريف العلاج حسب مدلول الفصل 2 من ظهير 1942 مصاريف الاستشفاء والتعويض عن المصاريف الطبية والصيدلية وشراء اللوازم والأجهزة الخاصة بتبديل أعضاء الجسم الناقصة وكذا المعاش في حالة الوفاة أو عند حدوث عجز، وكذا المصاريف التأمينية في حالة الوفاة.

أما في حالة عدم توفر وسائل العلاج الضرورية في المنطقة التي وقعت فيها الحادثة المدرسية، كما لو وقعت في البدالة، أو كانت الإصابة تستوجب نقل الضحية إلى مدينة أخرى غير تلك التي وقعت فيها الحادثة، أو تتطلب نقله إلى الخارج، فإن المصاريف التي يتطلبها ذلك تتحملها الدولة ضمن مصاريف العلاج، شريطة تقديم شهادة طبية تثبت أن الإصابة قد استلزمت علاجاً لا يمكن مباشرته في عين المكان.

والجدير بالإشارة، أن الإيراد المنوح للتلميذ المصاب في البداية يكون مؤقتاً فقط، ذلك لأن نسبة العجز الدائم عقب الحادثة المدرسية قد لا تظل مستقرة، لذلك نص المشرع على منح تعويض عن ذلك في شكل إيراد يحدد مبلغه بصفة مؤقتة ولمدة سنة واحدة من طرف اللجنة المكلفة بتحديد مبالغ التعويضات لمدة سنة؛ ويتم تجديد هذا التعويض ضمنياً كل سنة، ولمدة خمس سنوات، بعد استشارة طبية تبين أن نسبة العجز لم تتغير.

أما إذا ثبتت الخبرة الطبية أن نسبة العجز الدائم قد طرأ عليها تغيير سواء بالزيادة أو النقصان فإنه يجري مراجعة الإيراد المنوح للمصاب اتجاه الزيادة أو التخفيف حسب الأحوال؛ ويحدد نهائياً مبلغ الإيراد عند نهاية مدة الخمس سنوات، غير أنه تضاف عند الاقتضاء إلى الإيراد المحدد بعد انتهاء هذه المدة، وكذا الإيرادات المنوحة مؤقتاً طيلة نفس المدة، زيادات تحسب طبقاً للمعاملات المحددة بناء على تطور الأجر الأدنى المعمول به كقاعدة لاحتساب زيادات إيرادات حوادث الشغل.

أما في حالة وفاة التلميذ المصاب، فإن التعويض يشمل فقط صوارئ تشيع الجنازة والدفن، بالإضافة إلى تعويض ذوي حقوقه في شكل رأسمال أو إيراد قدره 20.000 درهم.

وأهم ما يلاحظ في هذا الصدد، أن ظهير 1942 لم يحدد الأسس التي تحسب على أساسها هذه التعويضات، إلا أنه نص بأنه على اللجنة أن تراعي في ذلك جميع الحجج والقرائن التي تقدم إليها لتدرسها وتقدر أهميتها، وهذا يعني أن تحديد ذلك التعويض يخضع للسلطة التقديرية للجنة التي تتمتع في ذلك بسلطة مطلقة، إذ تقرر في ذلك وفق ما تراه عادلاً.

والجدير بالذكر، أن التعويضات التي تدفعها الدولة سواء للضحية أو لذوي حقوقه، يمكنها أن ترجع بها على الغير المسبب في الحادثة المدرسية في حالة وجوده (الفصل 9)؛ كما أنه في حالة وجود التلميذ المصاب بالحادثة مؤمنا ضد الحوادث فإن مؤمنه يحل محل الدولة في حدود ضماناته لأداء النفقات والتعويضات ما عدا إذا كان للتأمين التعاقد عليه صبغة تكميلية مخصصة لتغطية النفقات التي تفوق المصاريف المضمونة من طرف الدولة.

4- الإجراءات المتخذة لسد ثغرات ظهير 26 أكتوبر 1942 :

في إطار الجهد الذي تبذلها وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي- قطاع التعليم المدرسي- من أجل النهوض بقطاع التربية والتكوين، تأكيداً لضامين روح الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي جعل من غايته الأساسية ضمان جودة التعليم والرقي بمستواه، ولما كانت السلامة البدنية لفئات المتمدرسين تأتي في قمة الأولويات المطلوبة لتحقيق أهداف هذا الميثاق ، وعملا على إثراء الجانب التأزري والتكافلي الذي تتسق الوزارة علاقاته بين الأسرة والمدرسة، ونظرا لما يكتسيه تأمين التلاميذ من أهمية بالغة في تقديم حلول آنية لجبر الأضرار الناجمة عن الحوادث المدرسية التي قد يتعرضون لها داخل مؤسساتهم التعليمية العمومية أو خارجها ، وللتخفيض من تبعاتها ، أبرمت الوزارة سنة 1999 اتفاقية الضمان المدرسي مع شركة سينيا للتأمين (CNIA).

1.4- أسباب إبرام اتفاقية الضمان المدرسي

الواقع، أن إبرام الاتفاقية المذكورة جاء نتيجة دراسة تشخيصية قامت بها الوزارة، للمساطر والتدابير المتبعة لمعالجة ملفات الحوادث المدرسية والتي خلصت إلى ما يلي:

- ✓ تقادم النصوص القانونية المؤطرة للحوادث المدرسية والتي لم تعد قادرة على مسايرة المستجدات والتطورات التي يعرفها المجتمع المغربي عموما والمنظومة التربوية على وجه الخصوص؛
- ✓ عدم تغطية ظهير 26 أكتوبر 1942 السالف الذكر، للحوادث التي يتعرض لها التلاميذ أثناء المسافة الفاصلة بين السكن ومقر المؤسسة التعليمية؛
- ✓ اقتصر التعويض عن العجز الدائم الذي يساوي أو يتجاوز نسبة 10 %؛
- ✓ ضعف مقدار التعويضات المنوحة للتلاميذ ضحايا الحوادث المدرسية؛
- ✓ عدم تغطية المصاريف الطبية والصيدلية؛
- ✓ طول مسطرة معالجة ملفات الحوادث المدرسية بحيث يمر الملف بأزيد من 15 مرحلة؛
- ✓ ضعف الاعتمادات المالية المخصصة لتغطية مستحقات ملفات الحوادث المدرسية، مما يتربّع عنه عجز سنوي وترافقاً لملفات وعدم تسويتها في آجال معقولة مما يؤدي إلا سقوطها في إشكالية التقادم الرباعي.

2.4 - أهداف اتفاقية الضمان المدرسي

إذا كان ظهير 26 أكتوبر 1942 لا يمنح للمستفيدين منه إلا تعويضاً جزافياً، فإن ذلك لا يعني أن على ضحايا الحوادث المدرسية أن يكتفوا بذلك، بل إن مقتضيات الظهير المذكور قد فتحت لهم إمكانية رفع دعوى المسؤولية المدنية المنصوص عليها في الفصلين 85 و 85 مكرر من الظهير الشريف المؤرخ في 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود، أو ما تمنحه اتفاقية الضمان المدرسي المبرمة مع شركة سينيا للتأمين (CNIA) لفائدة المؤمنين.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى إحداث تأمين يستفيد منه التلاميذ الذين يتعرضون لحوادث مدرسية سواء داخل المؤسسات التعليمية أو التكوينية وأنشاء تقلهم إليها ذهاباً وإياباً، وكذلك التأمين على الحوادث التي قد يتعرض لها التلاميذ ومؤطريهم خلال الخرجات والرحلات والتظاهرات الرياضية وغيرها المنظمة أو المرخصة من طرف الإدارة.

وقد بدأ العمل بهذه الاتفاقية بداية من الموسم الدراسي 1999 - 2000، وتم تعديلها بتاريخ 10 شتنبر 2003 وتجديدها يوم 29 مايو 2007، وبدأ العمل بها ابتداء من فاتح شتنبر 2007 ولمدة خمس سنوات.

3.4 - مستجدات اتفاقية الضمان المدرسي

لتسلیط الضوء وفهم مضامين اتفاقية الضمان المدرسي الجديدة، كان لزاماً التوقف عند أهم المستجدات والضمادات المحدثة وذلك من خلال جدول مقارنة مابين الاتفاقية في صيغتها الأولى وحلتها الجديدة.

مقارنة بين مضامين الاتفاقية السابقة واتفاقية الضمان المدرسي الجديدة

مقتضيات عامة

البنود (1)	اتفاقية الضمان المدرسي والرياضي	اتفاقية الضمان المدرسي (الجديدة)
<u>البند 3 : المسؤولية المدنية</u>	المسؤولية المدنية الرياضية فقط	شمولية المسؤولية المدنية لمؤسسات التربية والتعليم العمومي و مراكز التكوين التابعة للوزارة؛
<u>البند 4: أقساط التلاميذ</u>	التأمين المدرسي	12.00 دراهم حضري 8.00 دراهم قروي
<u>التأمين</u>	التأمين الرياضي	7,00 دراهم حضري 4,00 دراهم قروي 17.50 درهم
<u>المؤطرون</u>	15.00 درهم	
	كما تم إضافة طلبة مراكز التكوين وتلاميذ الأقسام التحضيرية وتلاميذ أقسام تحضير شهادة التقني العالي.	
	انخفاض قسط التأمين بنسبة 4 % للوسط الحضري وبنسبة 26 % للوسط القروي.	
<u>البند 5 : مستحقات الوزارة</u>	10% من مجموع الأقساط الصافية السنوية 50 % من الأرباح	20 % من مجموع الأقساط الصافية السنوية (بدون احتساب الرسوم) (تطبيق المادة 109 من مدونة التأمينات)
<u>البند 6 : مدة الاتفاقية</u>	أربع (4) سنوات ابتداء من 16 شتبر 2007	خمس (5) سنوات ابتداء من فاتح شتبر 2007
<u>البند 7 : استمرار سريان الضمان</u>	-	استمرار سريان الضمان بالنسبة لكل تلميذ مؤمن سابقاً لمدة شهر أثناء السنة المولالية

تأمين الحوادث المدرسية

الاتفاقية الضمان المدرسي	اتفاقية الضمان المدرسي والرياضى الحالية	البنود
<p>إضافة الرحلات والخرجات والتظاهرات الرياضية والثقافية والترفيهية؛ المنظمة من طرف كل جمعية لها صفة تنظيم هذه الأنشطة.</p> <ul style="list-style-type: none"> - تم الأخذ بعين الاعتبار المسافة الفاصلة بين مقر سكن التلميذ وبين المؤسسة التعليمية التي يدرس بها. - تم حذف الاستثناء الخاص باستعمال المؤمن له لدرجة نارية أو سيارة. 	<ul style="list-style-type: none"> • المخاطر المدرسية داخل المدرسة؛ • الخرجات والرحلات المنظمة من طرف المؤسسة وجمعيات أمهات وأباء وأولياء التلاميذ؛ • التنقل بين المؤسسة ومقر السكن (لمدة ساعة). 	<p><u>البند 10 :</u> مجال الضمانات</p>
<p>تم إضافة :</p> <ul style="list-style-type: none"> • التلاميذ المسجلون بأقسام التعليم الأولى بمؤسسات التربية والتعليم العمومي؛ • الطلبة المسجلون بمراكز التكوين أو بأقسام التحضيرية أو بأقسام تحضير شهادة التقني العالي؛ • كل المؤطرين للرحلات والتظاهرات الرياضية وغيرها. 	<ul style="list-style-type: none"> • تلاميذ المؤسسات التعليمية العمومية؛ • الرياضيون المنخرطون في الجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية؛ • أساتذة التربية البدنية و المؤطرون خلال المباريات الرسمية والتداريب . 	<p><u>البند 11 :</u> المؤمن لهم</p>
<p>سيتم تحديد نسبة العجز البدني الدائم النهائية من طرف لجنة طبية جهوية مشتركة على صعيد كل أكاديمية جهوية للتربية والتقويم، والغرض من ذلك إرضاء جميع الأطراف (المستفيد والشركة والوزارة).</p>	<p>يؤدي التعويض حسب نسبة العجز، ويعود الاختصاص في تحديد نسبة العجز البدني الدائم النهائية إلى اللجنة المشتركة بعد رفض المستفيد التعويض الخاص بهذه النسبة.</p>	<p><u>البند 12 :</u> مجال الضمان</p>
<p>تعويض مصاريف نقل التلاميذ ضحايا الحوادث المدرسية</p> <ul style="list-style-type: none"> ↳ 2000,00 درهما عند تقديم وثائق الإثبات ؛ ↳ 500,00 درهما دون تسليم وثيقة لإثبات . 	<p>لا شيء</p>	<p>نقل المصابين</p>

التعويضات التعاقدية

ملاحظات	مبلغ الضمانات						مجال الضمانات	
	اتفاقية الضمان المدرسي		اتفاقية الضمان المدرسي والرياضي الحالية					
	المؤطرون	اللاميد	المؤطرون	اللاميد	الرياضي	المدرسي		
زيادة في التعويض بنسبة 23% لللاميد.	40 000 درهم	80 000 درهم	40 000 درهم	80 000 درهم	50 000 درهم		الوفاة	
زيادة في التعويض بنسبة 23% لللاميد.	50 000 درهم	80 000 درهم	50 000 درهم	100 000 درهم	30 000 درهم		العجز البدنی الدائم	
زيادة في التعويض بنسبة 14% لللاميد.	لا شيء	20 000 درهم		25 000 درهم	10 000 درهم		الاستشفاء	
تم تحديد التعويض عن نقل التلاميذ المصابين.	5 000 درهم	16 000 درهم منها 000 2 درهم مخصصة لنقل المصاب	5.000 درهم	10 000 درهم	10 000 درهم		المصارف الطبية والنقل والترويض الطبيعي والمصاريف الصيدلية في حدود 100% من التعريفة الوطنية المرجع	
بدون تغيير	لا شيء	4 000 درهم	لا شيء	4 000 درهم	4 000 درهم		استبدال الأسنان	
زيادة بنسبة 7%.	لا شيء	80 درهم لليوم في حدود 120 يوما كحد أقصى	لا شيء	75 درهم لليوم في حدود 120 يوما كحد أقصى			التعويض اليومي عن الاستشفاء	
تعويض محدث لصالح المؤطرين.	5 000 درهم 20 000 درهم	5 000 درهم 20 000 درهم	لا شيء	5 000 درهم 20 000 درهم			نقل الجثة • داخل المغرب • من الخارج	

الجزء الثالث : المسؤولية المدنية (جديد هذه الاتفاقية)

مشروع اتفاقية الضمان المدرسي	اتفاقية الضمان المدرسي والرياضي الحالية	
شمولية المسؤولية المدنية	المسؤولية المدنية الرياضية	نوعية الأضرار
2.500.000 درهم		الأضرار الجسدية
1.500.000 درهم		الأضرار المادية
1.000.000 درهم		التسممات الغذائية

(1) : البنود المدرجة في الجدول تتعلق باتفاقية الضمان المدرسي في صيغتها الجديدة

4.4- مضمون اتفاقية الضمان المدرسي الجديدة

تتكون الاتفاقية من ثلاثة أجزاء مؤطرة لبنودها ومضمونها، الأول عبارة عن مقتضيات عامة و الثاني خاص بتأمين الحوادث المدرسية في حين تناول الجزء الثالث المسؤولية المدنية لمؤسسات التربية والتعليم العمومي.

تضمن الجزء الأول من الاتفاقية الجديدة في بنده الثاني المرجعية القانونية التي تستند عليها هذه الاتفاقية والمتمثلة في القانون رقم 99.17 المتعلق بمدونة التأمين والنصوص الصادرة بتنفيذه لقانون الالتزامات والعقود، كما اشتمل هذا الجزء موضوع أقساط التأمين السنوية ، حيث حددها في:

- 12 درهماً لـ كل تلميذ متدرس بأسلاك التعليم العمومي بالوسط الحضري؛
- 8 دراهم بالنسبة لـ كل تلميذ متدرس بأسلاك التعليم العمومي بالوسط القروي؛
- 15 درهماً بالنسبة :
 - للمؤطرين وأساتذة التربية البدنية،
 - لـ كل تلميذ مسجل بمراكز التكوين التابعة لـ هذه الوزارة – قطاع التعليم المدرسي - وبالأقسام التحضيرية لولوج المعاهد أو المدارس العليا أو بأقسام تحضير شهادة التقني العالي.

ومن أهم البنود التي تناولتها الاتفاقية في حلتها الجديدة، مقتضيات البند الخامس من الجزء الأول الذي سمي "الحصة المخصصة للوقاية والتوعية والتأطير"، حيث نص على أحقيـة هذه الوزارة في الاستفادة كل سنة من 20% من مجموع الأقساط الصافية السنوية – بدون احتساب الرسوم – عند متم شهر أبريل من كل سنة.

كما تطرق الجزء الأول في بنده الثامن إلى موضوع الاعترافات والنزاعات، حيث أحال اختصاص البت في أي نزاع حول تنفيذ بنود الاتفاق إلى المحاكم المختصة بالقضايا الإدارية بالرباط. أما الجزء الثاني والمعنون بتأمين الحوادث المدرسية فاشتمل على ستة بنود تضمنت عدد من الإضافات التي أغنت مجال الضمان المدرسي ومن أهمها ما جاء به البند الحادي عشر الذي وسع من قاعدة المؤمن لهم حيث منحت اللائحة الحق في الاستفادة من التأمين ل:

- التلاميذ المنخرطين في الضمان المدرسي المسجلين بأقسام التعليم الأولى داخل مؤسسات التربية والتعليم العمومي؛
- الطلبة المنخرطين في تأمين "الضمان المدرسي" ، المسجلين بـ مراكز التكوين أو بالأقسام التحضيرية لولوج المعاهد والمدارس العليا أو أقسام تحضير شهادة التقني العالي، التابعة للوزارة أو المجموعة تحت وصايتها؛

- المؤطرين، المنخرطين في تأمين "الضمان المدرسي"، المشاركين في الخرجات والرحلات والأنشطة الرياضية التربوية والثقافية والترفيهية والمخيمات الصيفية المنظمة من طرف مؤسسة التربية والتعليم العمومي أو مراكز التكوين التابعة للوزارة أو جمعية آباء وأولياء التلاميذ أو كل جمعية مؤهلة لتنظيم هذه الأنشطة.

أما البند العاشر فاختتم بمفهوم الحادثة المدرسية حيث عرفها بأنها "كل الإصابات الجسدية التي تلحق بالمؤمن له بفعل غير إرادي من طرفه والناجمة عن فعل خارجي..." وعدد البند العاشر من هذا الجزء، وهو يعرف الحادثة المدرسية، الحالات التي تعتبر فيها الحادثة مدرسية، وهي حين حدوثها:

- داخل مؤسسة التربية والتعليم العمومي ومراكز التكوين التابعة للوزارة؛
- أثناء الورودات والرحلات والأنشطة الرياضية والتربوية والثقافية والترفيهية المنظمة من طرف مؤسسة التربية والتعليم العمومي ومراكز التكوين التابعة للوزارة أو جمعية آباء وأولياء التلاميذ أو كل جمعية لها الصفة لتنظيم هذه الأنشطة؛
- أثناء المخيمات الصيفية التي تنظمها الوزارة لفائدة التلاميذ المؤمنين لهم؛
- خلال خط تقل التلاميذ المؤمنين لهم بين مقر سكناهم مؤسسة التربية والتعليم العمومي ومراكز التكوين التابعة للوزارة ذهابا وإيابا، مع مراعاة المدة التي قد يستغرقها هذا التقل.

وأشار هذا التعريف إلى الحالات التي لا يشملها الضمان وحددها في الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 6 سنوات غير المرافقين؛ ثم حالة الحوادث الناجمة عن استعمال الدراجة الهوائية من طرف المؤمن له البالغ من العمر أقل من 6 سنوات.

وبعد أن عدد الجزء الثاني في بندية الحادي عشر والثاني عشر، المؤمن لهم ومجال الضمانات، انتقل إلى تحديد مبالغ التعويضات وفق نتيجة الحادثة ونسبة العجز الحاصلة عنها، سواء بالنسبة للتلميذ أو المخصصة للمؤطر.

أما الجزء الثالث فتطرق للمسؤولية المدنية لمؤسسات التربية والتعليم العمومي، وخصص البند السادس عشر لعدد من التعريفات توحياً للضبط وتحديد الأحقية في التعويض، وهكذا تم تعريف المؤمن لهم بأنهم كل مؤسسات التربية والتعليم العمومي ومراكز التكوين التابعة للوزارة، عند وقوع حادثة ناجمة عنها أو عن منشآتها أو عن تجهيزاتها أو عن تصرف مستخدميها، وفي هذا الإطار تدرج الأحكام الصادرة في حق الوزارة في النماذج السالفة الذكر في الجزء الأول من هذه الدراسة.

كما عرف هذا البند الأغيار بكونهم كل الأشخاص باستثناء:

- المعocado وشركاؤه بمناسبة أنشطتهم المشتركة؛
- أزواج المستخدمين بالمؤسسة؛
- أصول وفروع المستخدمين بالمؤسسة؛
- الممثلون الشرعيون للمؤمن له، أثناء أو بمناسبة الأنشطة المهنية للمؤسة، إذا كان المؤمن له شخصاً معنوياً؛
- المؤمن لهم.

أما البند السابع عشر والذي منح له عنوان "مجال الضمان" فحدد الغاية من تأمين المسؤولية المدنية للمؤسسات التعليمية في ضمان الآثار المالية الناجمة عن المسؤولية المدنية للمؤمن له تطبيقاً للفصول 78 و 85 و 85 مكرر و 89 من قانون الالتزامات والعقود، نتيجة الأضرار الجسدية والمادية للأغيار، أو الأضرار الجسدية التي قد تلحق بالللاميد عندما يتواجدون تحت حراسة مؤسسة التربية والتعليم العمومي أو مراكز التكوين التابعة للوزارة.

يبين البند السالف الذكر، أن الأضرار الجسدية والمادية التي قد تلحق باللاميد تتعرض بمقتضى هذه الاتفاقية إلا في حالة إثبات الخطأ المنسوب لرئيس المؤسسة أو تابعيه. ويشمل مجال ضمان المسؤولية المدنية لمؤسسة التربية والتعليم العمومي أو مراكز التكوين التابعة للوزارة في حالات التسمم الغذائي الذي قد يلحق التلاميد نتيجة تقديم مواد غذائية أو مشروبات داخل مطاعم المؤسسة أو بمناسبة التظاهرات المنظمة من طرفها. وتشمل سقوف الضمان مخلفات وأثار التسمم الغذائي التي تظهر خلال سنة دراسية مع خصمها من سقف الضمانات المحددة في البند الثامن عشر وفق عدد وطبيعة ومصدر حوادث التسمم الغذائي الموالية.

ورغم الجهدود التي تبذلها هذه الوزارة للحد من الحوادث المدرسية وحماية التلاميد داخل المؤسسة التعليمية أو إبان الأنشطة التي تنظمها، فإن وقوع الحوادث المدرسية تصاعدت بشكل كبير بسبب تزايد عدد المتمدرسين بالمؤسسات التعليمية العمومية، وكذا تفشي ظاهرة العنف المدرسي كظاهرة سوسية ثقافية خاضعة لعدة مؤشرات خارجة عن المؤسسة التعليمية أو حتى الأسرة، متأثرة بسلطة الإعلام وانتشار المخدرات، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع عدد الملفات المعروضة للتسوية، حيث تتوصل مصلحة الحوادث المدرسية وحوادث المصلحة والشغل التابعة لقسم المنازعات بمديرية الشؤون القانونية والمنازعات، سنوياً بحوالي 6.000 ملف حادثة مدرسية، يعالج منها ما بين 500 و 600 ملف حادثة مستوفية للشروط المنصوص عليها في الظهير الشريف المؤرخ في 26 أكتوبر 1942 المتعلق بالتعويض عن الحوادث التي يتعرض لها تلاميد المؤسسات المدرسية، حسبما وقع تغييره وتميمه.

الجزء الثالث:
الإجراءات المسطرية المتتبعة
لمعالجة ملفات الحوادث المدرسية

1- مسطرة التعويض عن الحوادث المدرسية وفق أحكام ظهير 26 أكتوبر 1942

ولضمون الاتفاقية الضمان المدرسي:

تبتدئ هذه المسطرة بتقديم طلب بهذا الشأن إلى المؤسسة التعليمية التي ينتمي إليها التلميذ المصاب والتي وقعت فيها الحادثة، ويجب أن يكون هذا الطلب مرفقاً بوثائق التي تدعمه، خاصة ما يتعلق منها بمحضر معاينة الحادثة والشهود الطبيين وغيرها من الإثباتات.

كما يلزم المسؤول عن الحراسة بوضع تقرير مفصل عن الحادثة من حيث أسبابها ومكان وزمان وقوعها وكذلك هوية المصاب وتصريحات الشهود، ويرفق ذلك التقرير بتصميم المدرسة يحدد عليه مكان وقوع الحادث والمكان الذي كان يوجد به المسؤول عن الحراسة وقت وقوعه.

هذا، ويعين على رئيس المؤسسة إشعار النيابة بواسطة نظير من التصريح بوقوع الحادثة كما يسهر على تكوين ملف الحادثة لإرساله إلى النيابة بعد التأكد من توفره على جميع الوثائق اللازمة وذلك وفق الإجراءات المنصوص عليها أسفله.

تتولى النيابة المعنية إرسال الشهادات الطبية إلى اللجنة الطبية الإقليمية التي تم تنظيمها وتحديد اختصاصاتها بمقتضى منشور كتابة الدولة في الصحة رقم D.R.H 6 بتاريخ 6 مارس 1998، وذلك لمراقبة صحتها والمصادقة عليها، وبعد التوصل بنتيجة اللجنة الطبية الإقليمية، تتم دراسة الملف من طرف المصلحة المختصة بالنيابة وتبعث به إلى قسم المنازعات إذا كانت نسبة العجز تعادل أو تفوق 10%.

هذا، وقد شددت المذكرة الوزارية رقم 103 بتاريخ 24 سبتمبر 1998 حول تكوين ومعالجة ملفات الحوادث المدرسية وحوادث الشغل والمصلحة، على ضرورة مراعاة النصوص القانونية المتعلقة بهذا الصنف من الحوادث، وسنّت مجموعة من الإجراءات الإدارية بغية تسوية وضعيات المصابين فيها بأسرع وقت ممكن تجنباً لترانيم الملفات وتحصيناً لحقوق المتضررين.

تتم معالجة ملفات الحوادث المدرسية بمشاركة مجموعة من المتدخلين الرئيسيين:

- الأمانة العامة للحكومة؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- وزارة الصحة؛
- وزارة التشغيل والتكوين المهني؛
- المجلس الصحي؛
- الصندوق المغربي للتقاعد؛
- صندوق الإيداع والتدبير؛
- شركة التأمين.

يلاحظ من خلال عدد الملفات التي تم معالجتها مقارنة مع عدد الحوادث المدرسية التي تشعر بها الوزارة، أن العديد منها يفتقر لشروط الفصل 4 من ظهير 26 أكتوبر 1942.

ولضبط الإجراءات اللاحمة لمعالجة ملفات الحوادث المدرسية، وتفادياً لتكرار الأخطاء المواكبة لتسويتها، وسقوط البعض منها في إشكالية التقادم الرياعي، ارتأينا تسطير الإجراءات المسطرية الممكن إتباعها لربح الوقت في المعالجة ولضمان تدبير محكم وتسهيل عمل المصلحة المختصة بال موضوع.

2 - الإجراءات المسطرية المتّبعة لتدبير ملفات الحوادث المدرسية

1.2- الوثائق اللاحمة لتكوين ملف الحادثة المدرسية

يتكون ملف الحادثة المدرسية من الوثائق التالية :

- المطبوع الخاص بالتصريح بالحادثة (المطبوع رقم 1)؛
- أصل الشهادة الطبية التي تحدد نوعية الإصابة مؤرخة يوم وقوع الحادثة أو خلال العشرة أيام الموالية لتاريخ الإصابة على أبعد تقدير؛
- أصل الشهادة الطبية التي تثبت شفاء المصاب مع تقدير النسبة المائوية للعجز النهائي (المطبوع رقم 2)؛
- المطبوع الخاص بحادثة سير بالنسبة للمؤمن له (المطبوع رقم 3)؛
- نسختان من رسم الولادة؛
- نسختان من البطاقة الوطنية لولي أمر التلميذ.

2.3- مراحل تكوين وتصفيّة ملف الحادثة المدرسية:

أ- على مستوى المؤسسة :

يتم إشعار النيابة بوقوع الحادثة بواسطة نظير من التصريح معهأً ومحظى من طرف مدير المؤسسة مصحوب بنسخة من وصل التأمين (إذا كان مؤمناً) في أجل أقصاه:

- ثلاثة أشهر من تاريخ الحادثة بالنسبة للوسط القروي؛
- شهرين من تاريخ الحادثة بالنسبة للوسط الحضري.

ويعد الملف لاغياً، بالنسبة لشركة التأمين، إذا تعدى هذه الآجال (أنظر البروتوكول التطبيقي لاتفاقية الضمان المدرسي).

كما يتم السهر على تكوين ملف الحادثة بعد التأكد من توفره على جميع الوثائق المتعلقة بالحادثة، وخاصة على الشواهد الطبية (المطبوع رقم 4).

ب- على مستوى النيابة:

- إرسال نظير من التصريح بالحادثة مرفق بنسخة من وصل التأمين إلى شركة سينيا للتأمين في أجل أقصاه شهر واحد من تاريخ توصله بهما ، مع الاحتفاظ بنظيرين آخرين إلى حين استكمال الوثائق؛
- بعد التوصل بتقرير اللجنة الطبية الإقليمية ، تتم دراسة الملف من طرف المصلحة المختصة بالنيابة التي توجهه حسب الحالات التالية:
 - إذا كان المعنى بالأمر قد شفي بدون عجز، فيرسل الملف مباشرة إلى شركة التأمين فقط قصد تعويضه عن المصارييف الطبية؛
 - إذا كان المعنى بالأمر قد شفي بعجز بدني دائم، فيرسل نظير من الملف الطبي إلى طبيب الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين مصحوباً بجميع الوثائق المعدمة للجسم في نسبة العجز في إطار اللجنة الطبية الجهوية المشتركة المحدثة لهذا الغرض (المذكرة الوزارية رقم 138 بتاريخ 12 نونبر 2007 حول تحديد مهام الأطباء العاملين بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين)؛
 - وفي حالة ما إذا كانت نسبة العجز المحددة من طرف اللجنة الطبية الإقليمية تساوي أو تفوق 10%， وكان الملف يستوفي شروط الحادثة المدرسية كما تم تعريفها في ظهير 26 أكتوبر 1942 ، يرسل الملف كاملاً إلى مديرية الشؤون القانونية والمنازعات (مصلحة حوادث الشغل وحوادث المصلحة و الحوادث المدرسية)، مع الاحتفاظ بالملفات التي تقل نسبة العجز فيها عن 10% بالنيابة.

ولتمكن مصلحة حوادث الشغل وحوادث المصلحة و الحوادث المدرسية من تتبع الحوادث ومعرفة أنواعها وضبط إحصائياتها، يتعين إنجاز بيان دوري حسب النموذج المعد لهذا الغرض (المطبوع رقم 5).

ج- على مستوى الأكاديمية :

- يقوم طبيب الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالدعوة لانعقاد اللجنة الطبية الجهوية المشتركة، و إخبار شركة سينيا للتأمين بتاريخ اجتماع هذه اللجنة مصحوباً باللائحة الاسمية لضحايا الحوادث المدرسية التي ستدرس خلال الاجتماع، وذلك حتى يتمنى للشركة استدعاء الطبيب الذي سيمثلها في هذه اللجنة.
- وللإشارة، فإن هذه اللجنة تعقد اجتماعاتها مرة كل شهر أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك بالنظر إلى عدد الملفات المتوصّل بها.

أما بالنسبة للحالات التي لم تستطع اللجنة الجسم فيها، فإنه يجوز لها اللجوء إلى كل الوسائل الممكنة للتقرير في نسبة العجز (I.P.P) كالصور الإشعاعية والتحاليل الطبية أو استدعاء المعنى بالأمر إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

- يقوم طبيب الأكاديمية بتحرير محضر اجتماع اللجنة وثلاثة نظائر من التقرير الطبي لكل ملف، مختومة من طرف أعضاء هذه اللجنة، ثم يعيد إرسال الملفات الطبية إلى النيابة مرفقة بنظيرين من التقرير فيما يحتفظ الطبيب، الممثل للشركة، بالنظير الثالث للتقرير الطبي ونسخة من المحضر.

وتقوم النيابة بإرسال الملفات الطبية مصحوبة بنظير من التقرير الطبي المحدد لنسبة العجز النهائية إلى الشركة قصد التسوية، أما النظير الثاني فيتم الاحتفاظ به.

د- على مستوى الوزارة:

- تقوم المصلحة المكلفة بتدبير ملفات الحوادث المدرسية بدراسة الملفات ومراقبة استيفائها للشروط المنصوص عليها في الظهير السالف الذكر;
- تقوم المصلحة بدعة اللجنة الخاصة المنصوص عليها في ظهير 26 أكتوبر 1942 للاجتماع، قصد البث في ملفات الحوادث المدرسية وتحديد التعويضات المخولة لها طبقاً لمقتضيات الفصل السادس من الظهير السالف الذكر.

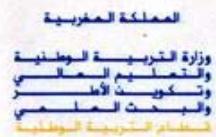
تألف اللجنة الخاصة السالفة الذكر من:

- ممثل عن الأمانة العامة للحكومة، رئيساً؛
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالمالية؛
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالصحة (طبيب)؛
- ممثلان عن الوزارة المكلفة بال التربية الوطنية.

- توجه الملفات التي تمت دراستها من طرف اللجنة الخاصة بعد المصادقة عليها إلى قسم المحاسبة المركزية بقطاع التعليم المدرسي، قصد التسوية في إطار الميزانية المرصودة سنوياً لتغطية التعويضات عن الحوادث المدرسية.

3.2 - نماذج من الوثائق الواجب تعبئتها في تدبير ملفات الحوادث المدرسية

المطبوع رقم 1



الضمان المدرسي

تصريح بحادثة (*)

حادثة تقل (1)

حادثة رياضية (1)

حادثة مدرسية (1)

المحاسب : الاسم والنسب : رقم وصل الانحراف :

المؤسسة : النيابة :

العنوان :

الحادثة : المكلف بالحراسة : صفتة :

مكان الحادثة : تاريخ وقوعها : ساعة وقوعها :

ظروف وأسباب الحادثة (2) :

.....

.....

.....

..... تقرير مدير المؤسسة :

.....

.....

.....

الوالي

الأم

الأب

المستفيدون من التعويض : (3)

الإسم والنسب : Nom et Prénom (4) :

العنوان :

حرر في : بتاريخ :

توقيع مدير المؤسسة (5) :

(*) يملاً هذا المطبوع في حالة الحوادث المدرسية المنصوص عليها في ظهير 26 أكتوبر 1942 وفي حالة الحوادث المدرسية المنصوص عليها في اتفاقية الضمان المدرسي

(1) ضع علامة على نوع الحادثة.

(2) في حالة حادثة سير يملاً المطبوع المخصص لذلك.

(3) ترفق نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للمستفيد.

(4) يملاً الإسم العائلي والشخصي للمستفيد(ة) باللغة الفرنسية.

(5) يوقع المدير بعد التأكد من صحة المعلومات.



المطبوع رقم 2

الملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية
والتعليم المالي
وتكوين الأطر
والبحث العلمي
نظام التكوين التطبيقي



Dossier Médical

Le Directeur de l'établissement scolaire : شهيد مدير مؤسسة :
 Délégation : نيابة :
 Atteste que l'élève : أن التلميذ :
 A été victime d'un accident : scolaire sportif trajet
 Le : Cachet et signature.

Certificat Médical Initial

Je soussigné Docteur :
 Nom et Prénom :
 Qualité : Tél. : Fax :
Certifie avoir examiné en date du / / l'élève :
 Diagnostic (description des lésions) :

 Nécessite une hospitalisation Oui Non Durée d'I.T.T. : Jours.
 Cachet et signature.

Certificat Médical de Guérison

Je soussigné Docteur :
Certifie avoir examiné ce jour en date du / / l'élève :
 Il est actuellement guéri avec sans incapacité permanente partielle (IPP) de :

 Cachet et signature du médecin.

Commission Médicale

Je soussigné Docteur :
Certifie avoir examiné à la commission médicale en date du / /
 A la demande de : L'élève :
 Etablissement :
 Nature de l'affection et des lésions :
 Taux d'IPP arrêté :
 Cachet et signature
de la commission médicale.



المطبوع رقم 3

تمالأ في حالة تعرض تلميذ مؤمن لحادثة سير

..... المؤسسة : إسم التلميذ :

معاينة الحادثة

مكان الحادثة :

..... تاريخ وقوعها ساعة وقوعها

ظروف وأسباب الحادثة :

هل وقعت الحادثة في خط التنقل الراهن بين مقر سكن المؤمن له والمؤسسة التعليمية وملحقاتها ؟

لا نعم

هل تعرض التلميذ للحادثة وهو :

رجل

سائق سيارة

راكب دراجة عادية

سائق دراجة نارية

لا نعم هل الدراجة النارية مؤمنة

لا نعم هل حرر محضر الشرطة أو الدرك الملكي

الشهود

التوقيع

.....
.....
.....

العنوان

.....
.....
.....

الإسم والنسب

.....
.....
.....

توقيعولي التلميذ

المطبوع رقم 4

الوثائق الالزمة للتعويض عن ملف الحادثة المدرسية

- نظير من التصريح بالحادثة مختوم من طرف المدير؛
- الشهادة الطبية الأولية ؛
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية بالنسبة للمستفيد المعلن عنه في التصريح بالحادثة ؛
- نسخة من عقد ازدياد التلميذ ؛
- نسخة من الكفالة الشرعية في حالة ما إذا كان المستفيد غير أب التلميذ أو أم المؤمن له في إطار اتفاقية الضمان المدرسي؛
- استعمال زمن المؤمن له في حالة وقوع الحادثة على الطريق العمومي^(*) ؛
- المطبوع المتعلق بحوادث السير في حالة حادثة سير^(*) ؛
- وثائق إثبات التعويض التالية ، وذلك حسب الحالات المشار إليها في الجدول أسفله :

اتفاقية الضمان المدرسي	ظهير 26 أكتوبر 1942	مجالات الضمانات
<ul style="list-style-type: none"> • فاتورة أتعاب الطبيب المعالج ؛ • الوصفات الطبية ، فاتورة شراء الأدوية ، • مصحوبة بشمن الدواء المعلق على علبة (PPM) ؛ • مصاريف الراديو، المختبر و أي وثيقة طبية أخرى ؛ • صور الراديو ؛ • أية وثيقة ضرورية مطلبة من طرف شركة التأمين . 		تعويض تكاليف التطبيب والجراحة والصيدلة.
الفواتير والوثائق المبررة لمصاريف الاستشفاء .		تعويض مصاريف الاستشفاء.
شهادة ولوح ومجادرة المستشفى .		التعويض اليومي عن الاستشفاء
<p>الشهادة الطبية للشفاء المحددة لنسبة العجز مصادق عليها من طرف اللجنة الطبية الإقليمية ومن طرف اللجنة الطبية الجهوية المشتركة .</p>	<p>- الشهادة الطبية للشفاء المحددة لنسبة العجز مصادق عليها من طرف اللجنة الطبية الإقليمية (10% فما فوق).</p> <p>- نسخة من الكفالة الشرعية في حالة ما إذا كان المستفيد غير أب التلميذ.</p>	التعويض عن العجز البدني الدائم (IPP).
<ul style="list-style-type: none"> • الشهادة الطبية للوفاة ؛ • رسم الوفاة ؛ • شهادة الحياة لذوي الحقوق إذا كان أب التلميذ متوفى ؛ 		التعويض عن الوفاة .
<ul style="list-style-type: none"> • نسخة من محضر الشرطة أو رجال الدرك في حالة حادثة سير. 		

^(*) هذه الوثائق خاصة باتفاقية الضمان المدرسي لأن الظهير لا يشمل خط التنقل.

المطبوع رقم 5

الدعاية المغربية



نیابة :

بيان دوري خاص بالحوادث المدرسية

السنة الدراسية :
الدورة :

توقيع السيد النائب

الملحق

نورد في هذا الملحق النصوص القانونية المنظمة للحوادث المدرسية وجوانب المسؤولية المدنية فيها ، والغاية من تجميع هذه النصوص في ملحق واحد ، هو تقوية المعرفة القانونية للمسؤولين في المؤسسات التعليمية ، وبالتالي العمل على التحسيس بجوانب المسؤولية في الحوادث المدرسية ، وضمان تدبير معقلن للمؤسسة التعليمية.

ووفقاً لترتيبية القوانين يستهل هذا الملحق بفصول من قانون الالتزامات والعقود ، ثم ظهير 26 أكتوبر 1942 ، تم اتفاقية التضامن المدرسي فبروتوكولاً التطبيقي ، ثم المذكرين الصادرين في مجال تدبير ملفات الحوادث المدرسية.

فصل من قانون الالتزامات والعقود

الفصل 78

كل شخص مسؤول عن الضرر المعنوي أو المادي الذي أحدثه، لا بفعله فقط ولكن بخطئه أيضاً، وذلك عندما يثبت أن هذا الخطأ هو السبب المباشر في ذلك الضرر. وكل شرط مخالف لذلك يكون عديم الأثر. والخطأ هو ترك ما كان يجب فعله، أو فعل ما كان يجب الإمساك عنه، وذلك من غير قصد لإحداث الضرر.

الفصل 79

الدولة والبلديات مسؤولة عن الأضرار الناتجة مباشرة عن تسيير إدارتها وعن الأخطاء المصلاحية المستخدمها.

الفصل 80

مستخدمو الدولة والبلديات مسؤولون شخصياً عن الأضرار الناتجة عن تدليسهم أو عن الأخطاء الجسيمة الواقعية منهم في أداء وظائفهم.

ولا تجوز مطالبة الدولة والبلديات بسبب هذه الأضرار، إلا عند إعسار الموظفين المسؤولين عنها.

الفصل 85

(عدل بمقتضى ظهير 19 ربيع الثاني 1348 (23 سبتمبر 1929) و ظهير 10 جمادى الأولى 1356 (19 يوليو 1937))

لا يكون الشخص مسؤولاً عن الضرر الذي يحدثه بفعله فحسب، لكن يكون مسؤولاً أيضاً عن الضرر الذي يحدثه الأشخاص الذين هم في عهده.

الأب فألام بعد موته، يسألان عن الضرر الذي يحدثه أبناؤهما القاصر ون الساكنون معهما. المخدومون ومن يكلفون غيرهم برعاية مصالحهم يسألون عن الضرر الذي يحدثه خدامهم ومأموروهم في أداء الوظائف التي شغلوهم فيها.

أرباب الحرف يسألون عن الضرر الحاصل من تعليمهم خلال الوقت الذي يكونون فيه تحت رقابتهم.

وتقوم المسؤلية المشار إليها أعلاه، إلا إذا ثبت الأب أو الأم وأرباب الحرف أنهم لم يتمكنا من منع وقوع الفعل الذي أدى إليها.

الأب ولأم و غيرهما من الأقارب أو الأزواج يسألون عن الأضرار التي يحدثها المجانين وغيرهم من مختلي العقل إذا كانوا يسكنون معهم، ولو كانوا بالغين سن الرشد. وتلزمهم هذه المسؤولية ما لم يثبتوا :

- 1 - أنهم باشروا كل الرقابة الضرورية على هؤلاء الأشخاص؛
- 2 - أو أنهم كانوا يجهلون خطورة مرض الجنون؛
- 3 - أو أن الحادثة قد وقعت بخطأ المتضرر.

ويطبق نفس الحكم على من يتحمل بمقتضى عقد رعاية هؤلاء الأشخاص أورقابتهم.

الفصل 85 مكرر

أضيف بمقتضى الظهير 10 و ظهير 10 جمادى الأولى 1356 (19 يوليو 1937) و عدل بمقتضى ظهير الشريف 18 ربيع الثاني 1361 (4 ماي 1942).

يسأل المعلمون و موظفو الشبيبة والرياضة عن الضرر الحاصل من الأطفال والشبان خلال الوقت الذي يوجدون فيه تحت رقابتهم.

والخطأ أو عدم الحيطة أو الإهمال الذي يحتاج به عليهم، باعتباره السبب في حصول الفعل الضار، يلزم المدعي إثباته وفقا لقواعد القانونية العامة.

و في جميع الحالات التي تقوم فيها مسؤولية رجال التعليم العام وموظفي إدارة الشبيبة نتيجة ارتكاب فعل ضار أو بمناسبتة إما من الأطفال أو من الشبان الذين عهد بهم إليهم بسبب وظائفهم وإما ضدهم في نفس الأحوال، تحل مسؤولية الدولة محل مسؤولية الموظفين السابقين، الذين لا تجوز مقاضاتهم أبدا أمام المحاكم المدنية من المتضرر أو من ممثله.

و يطبق هذا الحكم في كل حالة يعهد فيها بالأطفال أو الشبان إلى الموظفين السابق ذكرهم قصد التهذيب الخلقي أو الجسدي الذي لا يخالف الضوابط، و يوجدون بذلك تحت رقابتهم، دون اعتبار لما إذا وقع الفعل الضار في أوقات الدراسة أم خارجها.

و يجوز للدولة أن تباشر دعوى الاسترداد، إما على رجال التعليم وموظفي إدارة الشبيبة وإما على الغير، وفقا لقواعد العامة.

و لا يسوغ في الدعوى الأصلية، أن تسمع شهادة الموظفين الذين يمكن أن تباشر الدولة ضدهم دعوى الاسترداد.

و ترفع دعوى المسؤولية التي يقيمها المتضرر أو أقاربه أو خلفاؤه ضد الدولة باعتبارها مسؤولة عن الضرر وفقا لما تقدم، أمام المحكمة "ابتدائية" أو محكمة "قاضي الصلح" الموجود في دائرتها المكان الذي وقع فيه الضرر.

ويتم التقادم، بالنسبة إلى تعويض الأضرار المنصوص عليها في هذا الفصل بمضي ثلاثة سنوات، تبدأ من يوم ارتكاب الفعل الضار.

الفصل 89

يسأل مالك البناء عن الضرر الذي يحدثه انهياره أو تهدمه الجزئي، إذا وقع هذا أو ذاك، بسبب القدم أو عدم الصيانة أو عيب في البناء. ويطبق نفس الحكم في حالة السقوط أو التهدم الجزئي لما يعتبر جزءاً من العقار، كالأشجار والآلات المندمجة في البناء والتتابع الأخرى المعتبرة عقارات بالشخص. وتلزم المسؤولية صاحب حق السطحية، إذا كانت ملكية هذا الحق منفصلة عن ملكية الأرض.

وإذا التزم الشخص غير المالك برعاية البناء، إما بمقتضى عقد، أو بمقتضى حق انتفاع أو أي حق عيني آخر، تحمل هذا الشخص المسؤولية. وإذا قام نزاع على الملكية، لزムت المسؤولية الحائز الحالي للعقار.

الفصل 95

لا محل للمسؤولية المدنية في حالة الدفاع الشرعي أو إذا كان الضرر قد نتج عن حدث فجائي أو قوة قاهرة لم يسبقها أو يصطحبها فعل وأخذ به المدعى عليه.

وتحالفة الدفاع الشرعي، هي تلك التي يجبر فيها الشخص على العمل لدفع اعتداء حال غير مشروع موجه لنفسه أو ماله أو لنفس الغير أو ماله.

الظهير الشريف المتعلّق بالتعويض عن الحوادث التي يتعرّض لها

تلاميذ المؤسسات المدرسية العمومية المؤرخ في 16 شوال 1361 (26 أكتوبر 1942)

حسبما وقع تغييره وتميمه.

الفصل الأول

تضمن الدولة التعويض عن الحوادث التي يتعرّض لها التلاميذ المسجلة أسماؤهم بانتظام بالمؤسسات المدرسية العمومية، وذلك أثناء الوقت الذي يوجدون فيه تحت رقابة المكلفين بهذه المهمة، وكذا الأمر بالنسبة لتلاميذ المدارس المتنقلة المسجلة أسماؤهم لدى السلطة المحلية في الأماكن المعينة لهذا الغرض (1).

و يمتد هذا الضمان إلى طلبة الكليات و مؤسسات التعليم العالي و التقني العالي وتلاميذ المؤسسات العمومية و التعليم الفني في الوقت الذي يكونون فيه تحت الحراسة الفعلية لмаوري الدولة، وكذا الأطفال المقيدين في سجلات مخيمات الاصطياف في تنظيمها و تسييرها السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم الابتدائي و الثانوي و العالي (2).

و فيما يخص تلاميذ مؤسسات التعليم الفني، فإن مقتضيات هذا الفصل تطبق فقط على الحوادث التي تلحقهم من أمور أخرى غير الحوادث التي يصابون بها إما بسبب تعاطيهم أشغالاً تطبيقية للتعليم الفني المحسّن أو وقت تلقيهم دروساً نظرية تحتوى على مماهنة أشياء و إما مزاولتهم تلك الأشغال أو أثناء تلقيهم تلك الدروس (3).

الفصل الثاني

تحمل الدولة في الحالات المنصوص عليها في الفصل الأول، حسب الكيفيات المحددة في الفصول الآتية من هذا الظهير الشريف مصاريف الاستشفاء و التعويض عن المصاريف الطبية و الصيدلية و شراء اللوازم و الأجهزة الخاصة بتبديل أعضاء الجسم الناقصة وكذا المعاش في حالة الوفاة أو عند حدوث عجز، وكذا المصاريف التأمينية في حالة الوفاة (1)

- - - - -
1) ظهير شريف بتاريخ 13 ماي 1950

2) ظهير شريف بمثابة قانون رقم 505 - 74 - 1 بتاريخ 19 سبتمبر 1977

3) ظهير شريف بتاريخ 11 ماي 1954

الفصل الثالث

- تؤدي المصاريف المنصوص عليها في الفصل الثاني أعلاه مباشرة للمؤسسات الاستشفائية أو للممولين.
- إن مصاريف الاستشفاء لا يمكن أن تفوق التعريف المطبقة على الجماعات العمومية.
 - لا يمكن أن تفوق المصاريف الطبية والصيدلانية التعريف المحددة بموجب قرار الكاتب العام للحماية (1).
 - و لتحديد هذه المصاريف فإن اللجنة الخاصة المنصوص عليها في الفصل السادس بعده تحفظ في كل الحالات بحق التقدير.

الفصل الثالث مكرر

تحمل الدولة أيضاً مصاريف نقل التلميذ المصاب عند الإلقاء بشهادة طبية ثبت أن الجروح تتطلب علاجاً لا يمكن إعطاؤه في المكان الذي وقعت فيه الحادثة (2).

الفصل الرابع

إن الحوادث التي ينشأ عنها عجز دائم يحدد في نسبة 10% على الأقل تعطي المصاب بالحادثة الحق في الاستفادة من تعويض ممنوح في شكل إيراد يحدد مبلغه بصفة مؤقتة من طرف اللجنة الخاصة لمدة سنة.

- و يجدد ضمنياً هذا التعويض كل سنة ولمدة خمس سنوات بعد استشارة طبية تبين أن نسبة العجز لم تغير.
- و في حالة نقص أو زيادة نسبة العجز تعرض القضية من جديد على اللجنة الخاصة قصد تحديد مبلغ الإيراد الجديد.
- ويحدد نهائياً مبلغ الإيراد عند نهاية مدة الخمس سنوات المشار إليها أعلاه غير أنه تضاف عند الاقتضاء إلى الإيراد المحدد بعد انتهاء مدة الخمس سنوات وكذلك الإيرادات الممنوحة مؤقتاً طيلة نفس المدة، زيادات تحسب طبقاً للمعاملات المحددة بناء على تطور الأجر الأدنى المعمول به كقاعدة لاحتساب زيادات إيرادات حوادث الشغل. وستحدد كيفيات تطبيق هذه الفقرة ولاسيما معاملات الزيادة بقرار وزاري.
- وتحدد كذلك اللجنة الخاصة بناء على العناصر المعروضة على أنظارها قصد التقدير، مبلغ التعويض أو الإيراد أو الرأسمال الممنوح لفائدة ذوي الحقوق في حالة وفاة المعنى بالأمر (1).

(1) ظهير شريف بتاريخ 11 ماي 1954

(2) ظهير شريف بتاريخ 25 ديسمبر 1943

الفصل الخامس

ترسل طلبات التعويض إلى الإدارة التي تتبعها المؤسسة المعنية وتقوم هذه الأخيرة بالتحقيقات الضرورية وترسل الملف إلى مدير المالية.

الفصل السادس

تحدث لجنة خاصة تكلف بتحديد مبالغ التعويضات المنصوص عليها في الفصل الرابع والبالتالي في جميع الصعوبات التي يمكن أن تنتج عن تطبيق مقتضيات هذا الظهير الشريف ولا سيما الفصلين الثاني والثالث⁽¹⁾.

تتألف اللجنة التي تجتمع بناء على طلب وزير التربية الوطنية من :

- ممثل عن الأمانة العامة للحكومة - رئيس؛
- ممثل عن نائب كاتب الدولة في المالية ؛
- ممثل عن وزير الصحة العمومية (طبيب)؛
- ممثل عن وزير التربية الوطنية ؛
- مثل عن مصلحة التشريع.

يرجح صوت الرئيس عند تعادل الأصوات.

ويكلف موظف من وزارة التربية الوطنية بكتابة هذه اللجنة⁽²⁾.

فصل السابع

يمكن لمدير المالية وللجنة الخاصة أن يأمرها بكل التحقيقات الإضافية التي تعتبر ضرورية، كما يحدّدان الوثائق أو المستندات الواجب الإدلاء بها.

تحدد اللجنة مبلغ المعاش أو التعويض المنوح بناء على تقرير الموظف المعين من طرف رئيس اللجنة.

ويمكن للمعينين بالأمر أن يوكلا، باختيارهم، شخصاً قصد تمثيلهم أمام اللجنة⁽³⁾؛ ويجب على آباء وأولياء المصاب أن يسمحوا بفحص هذا الأخير من طرف الطبيب المعين لهذا الغرض.

لا يقبل أي اعتراض على قرارات اللجنة.

1) ظهير شريف بتاريخ 11 ماي 1954

2) ظهير شريف بتاريخ 28 مارس 1958

3) ظهير شريف بتاريخ 13 ماي 1950

الفصل الثامن

إن مقتضيات هذا الظهير الشريف لا تحول دون دعوى المسؤولية المدنية من طرف آباء وأولياء التلاميذ المصابين والمنصوص عليها في الفصلين 85 و 85 مكرر من الظهير الشريف المؤرخ في 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913) من قانون العقود والالتزامات.

في حالة إدانة الدولة نتيجة مباشرة هذه الدعوى، فإن المبالغ المؤداة بمقتضى هذا الظهير الشريف تخصم من مبلغ التعويض المنوح من طرف المحاكم.

الفصل التاسع

تحل الدولة التي تؤدي النفقات والتعويضات المشار إليها في هذا الظهير الشريف محل المصاب في حقوقه المشروعة ضد الأشخاص المسؤولين عن الحادثة، وذلك في حدود المبالغ المدفوعة.

الفصل العاشر

إذا كان التلميذ المصاب بالحادثة مؤمنا ضد الحادث، فإن مؤمنه يحل محل الدولة في حدود ضمانته - لأداء النفقات والتعويضات المنصوص عليها في هذا الظهير الشريف، ماعدا إذا كان للتأمين التعاقد عليه صبغة تكميلية مخصصة لغطية النفقات التي تفوق المصروفات المضمونة من طرف الدولة(1).

الفصل الحادي عشر:

يطبق هذا الظهير عن الحوادث الواقعية ابتداء من تاريخ نشره.

(1) ظهير شريف بتاريخ 11 ماي 1954

اتفاقية الضمان المدرسي

المبرمة بين :

وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

والبحث العلمي

- قطاع التربية الوطنية -

و

شركة سينيا للتأمين

الوسطاء:

▪ تأمينات الفهد - الرباط

▪ تأمينات الكتبية - مراكش

الجزء الأول : مقتضيات عامة

البند الأول : الأطراف المتعاقدة

تبرم هذه الاتفاقية بين وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي - قطاع التربية الوطنية - من جهة وشركة الشمال الإفريقي وفيما بين القارات للتأمين "سينيا" من جهة أخرى .

البند الثاني : المرجعية القانونية لاتفاقية

تحضع هذه الاتفاقية لأحكام القانون رقم 99-17 المتعلق بمدونة التأمين وللنصوص الصادرة بتنفيذها ولقانون الالتزامات والعقود ، و إلى المقتضيات التالية :

البند الثالث : موضوع الاتفاقية

تضمن هذه الاتفاقية تأمين المخاطر التالية :

↳ الحوادث المدرسية كما هي معرفة في البند العاشر أسفله؛

↳ المسؤولية المدنية لمؤسسات التربية والتعليم العمومي، طبقاً للفصول 78 و 85 و 85 مكرر و 88 و 89 من قانون الالتزامات والعقود .

البند الرابع : أقساط التأمين

تحدد الأقساط السنوية للتأمين كما يلي :

↳ اثنا عشر درهما (12) بالنسبة لكل تلميذ متدرس بأسلاك التعليم العمومي بالوسط الحضري؛

↳ ثمانية دراهم (08) بالنسبة لكل تلميذ متدرس بأسلاك التعليم العمومي بالوسط القرري؛

↳ خمسة عشر درهما (15) بالنسبة :

▪ للمؤطرين وأساتذة التربية البدنية ؛

▪ لكل تلميذ مسجل بمراكز التكوين التابعة لهذه الوزارة _ قطاع التربية الوطنية _ وبالأقسام التحضيرية لولوج المعاهد أو المدارس العليا أو بأقسام تحضير شهادة التقني العالي .

البند الخامس: الحصة المخصصة للوقاية

تستفيد وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي - قطاع التربية الوطنية - كل سنة من حصة تمثل 20 % من مجموع الأقساط الصافية السنوية - بدون احتساب الرسوم - ، كما تلتزم الشركة بدفع الحصة في متم شهر أبريل من كل سنة دراسية.

البند السادس: تاريخ المفعول- مدة الاتفاقية- التجديد- الفسخ

تسري هذه الاتفاقية مدة خمس (5) سنوات ابتداء من فاتح شتبر 2007 ، إلى غاية فاتح شتبر 2012 ، قابلة للتجديد ضمنيا عند كل مدة خماسية، ما لم يعبر أحد الطرفين على خلاف ذلك بواسطة رسالة مضمونة ، ستة أشهر(6) على الأقل قبل تاريخ التجديد. ويحدد فاتح شتبر 2012 كأول تاريخ لتجديد الاتفاقية.

البند السابع: استمرار سريان الضمان

يستفيد كل تلميذ مؤمن طيلة سنة دراسية من التغطية لمدة شهر أشلاء السنة المولالية، ابتداء من تاريخ الدخول المدرسي الرسمي على أساس أن يؤدي قسط التأمين المتعلق بالفترة الجديدة .

البند الثامن: الاعتراضات والنزاعات

إن النزاعات التي قد تنشأ بمناسبة تنفيذ بنود الاتفاقية تدخل ضمن اختصاص المحاكم المختصة بالقضايا الإدارية بالرباط، وذلك بعد استفاده كل الطرق الودية لفض النزاع، مع إمكانية اللجوء إلى استشارات خارجية تتفق عليها الأطراف المعنية .

البند التاسع: سحب الترخيص

تفسخ هذه الاتفاقية بصفة تلقائية في حالة سحب الترخيص للمؤمن، ويسري هذا الإجراء ابتداء من الساعة الثانية عشرة زوالا من اليوم العشرين من تاريخ نشر قرار السحب بالجريدة الرسمية.

الجزء الثاني: تأمين الحوادث المدرسية

البند العاشر: تعريف الحادثة المدرسية

الحادثة هي كل الإصابات الجسدية التي تلحق بالمؤمن له بفعل غير إرادي بفعله أو الناتجة عن فعل فجائي وبسبب خارجي.

يشمل الضمان المدرسي الحوادث التي تلحق بالمؤمن له كما هو معرف به في البند الحادي عشر أسفله، في إحدى الظروف التالية:

« داخل مؤسسة التربية والتعليم العمومي ومراكز التكوين التابعة للوزارة ؛

« أثناء الخرجات والرحلات والأنشطة الرياضية و التربية والثقافية والترفيهية المنظمة من طرف مؤسسة التربية والتعليم العمومي ومراكز التكوين التابعة للوزارة أو جمعية آباء وأولياء التلاميذ أو كل جمعية لها الصفة لتنظيم هذه الأنشطة؛

- » أثناء المخيمات الصيفية التي تنظمها الوزارة لفائدة التلاميذ المؤمنين لهم؛
- » خلال خط تنقل التلاميذ المؤمنين لهم بين مقر سكناهم ومؤسسة التربية والتعليم العمومي ومراكز التكوين التابعة للوزارة ذهابا وإيابا، مع مراعاة المدة التي قد يستغرقها هذا التنقل .
غير أن هذا الضمان لا يشمل:
 - الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 6 سنوات الغير المرافقين؛
 - الحوادث الناجمة عن استعمال الدراجة الهوائية من طرف المؤمن له البالغ من العمر أقل من ست سنوات.

البند الحادي عشر : المؤمن لهم

- يقصد بالمؤمن لهم :
- » التلاميذ المسجلون بمؤسسات التربية والتعليم العمومي بجميع أسلاك التعليم والمنخرطون في تأمين "الضمان المدرسي"؛
 - » التلاميذ المنخرطون في تأمين "الضمان المدرسي" المسجلون بأقسام التعليم الأولى الواقعة داخل مؤسسات التربية والتعليم العمومي؛
 - » التلاميذ المنخرطون في تأمين "الضمان المدرسي"، المسجلون بمراكز التكوين أو بالأقسام التحضيرية لولوج المعاهد والمدارس العليا أو أقسام تحضير شهادة التقني العالي، التابعة للوزارة أو الموضوعة تحت وصايتها ؛
 - » أساتذة التربية البدنية المنخرطون في تأمين "الضمان المدرسي"؛
 - » المؤطرون، المنخرطون في تأمين "الضمان المدرسي"، المشاركون في الخرجات والرحلات والأنشطة الرياضية التربوية والثقافية والترفيهية والمخيمات الصيفية المنظمة من طرف مؤسسة التربية والتعليم العمومي أو مراكز التكوين التابعة للوزارة أو جمعية آباء وأولياء التلاميذ أو كل جمعية مؤهلة لتنظيم هذه الأنشطة .

البند الثاني عشر: مجال الضمانات

تعطي هذه الاتفاقية المخاطر التالية :

- » الوفاة: في حالة وفاة ناجمة عن حادثة مدرسية أو خلال السنتين المولاليتين لتاريخ هذه الحادثة، تقوم الشركة باداء رأس المال جزافي وفق ما هو منصوص عليه في البند الثالث عشر أسلفه، لفائدة الشخص المستفيد المحدد اسمه في وصل التأمين وفي التصريح بالحادثة، لفائدة "الأب" أو "الأم" أو "ذوي الحقوق".

ـ العجز البدني الدائم: يؤدي التعويض لفائدة الشخص المستفيد المحدد اسمه في وصل التأمين و في التصريح بالحادثة، لفائدة "الأب" أو "الأم" أو "الولي الشرعي" أو "المؤمن له". ويؤدي التعويض حسب نسبة العجز كما حدتها اللجنة الطبية الإقليمية ومصادق عليها من طرف اللجنة الطبية الجهوية المشتركة.

ويتم احتساب التعويض وفق الصيغة التالية :

$$\text{التعويض} = \text{رأسمال العجز البدني الدائم (المادة 13)} \times \text{نسبة العجز البدني الدائم(المحدد)}$$

وإذا ترتب عن حادثة واحدة عدة عاهمات في عضو أو أعضاء مختلفة يتم التعويض عن كل عاهمة على أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي للتعويض الرأسمال المحدد كقف للعجز البدني الكلي.

ـ تعويض المصاريف الطبية والنقل والترويض الطبي والمصاريف الصيدلية والاستشفاء واستبدال الأسنان : تلتزم الشركة بأن تؤدي لفائدة الشخص المستفيد المحدد اسمه في وصل التأمين و في التصريح بالحادثة، لفائدة "الأب" أو "الأم" أو "الولي الشرعي" أو "المؤمن له"، المصاريف الطبية والصيدلية ومصاريف الترويض الطبي والاستشفاء ومصاريف استبدال الأسنان، الناجمة عن حادثة مدرسية، وذلك طبقاً للتعریف الوطنية وفي حدود السقف المحدد لهذا الغرض في البند الثالث عشر أسفله .

كما تلتزم الشركة، عند تقديم وثائق الإثبات، بتعويض مصاريف نقل التلاميذ ضحايا الحوادث المدرسية المعرفة في البند العاشر أعلاه وذلك في حدود ألفي درهم (2000.00) ضمن السقف المحدد للمصاريف الطبية المشار إليها في البند الثالث عشر أسفله .

وعند قيام أحد الخواص بنقل المصاب دون تسليم وثيقة لإثبات ذلك، يتم اعتماد تعويض جزافي قدره خمس مائة درهم (500.00) ضمن السقف المحدد للمصاريف الطبية المشار إليها في البند الثالث عشر أسفله.

ـ التعويض اليومي عن الاستشفاء: تلتزم الشركة بأن تؤدي لفائدة الشخص المستفيد المحدد اسمه في وصل التأمين و في التصريح بالحادثة، لفائدة "الأب" أو "الأم" أو "الولي الشرعي" أو "المؤمن له" ، تعويضاً يومياً عن مدة إقامة المؤمن له بالمستشفى على إثر حادثة مدرسية معرفة في البند العاشر أعلاه، لمدة أقصاها 120 يوماً، تبعاً لتعويض جزافي محدد في البند الثالث عشر أسفله .

﴿ نقل الجثة : تلتزم الشركة ، عند تقديم وثائق الإثبات ، بتعويض مصاريف نقل جثت المؤمنين ضحايا حوادث مدرسية معرفة في البند العاشر أعلاه ، من مكان الوفاة إلى مقر سكّنهم ، وذلك في حدود السقف المحدد لهذا الغرض في البند الثالث عشر أعلاه .

البند الثالث عشر: مبالغ التعويضات

مبلغ الضمانات		مجال الضمانات
المؤطرون	الתלמיד	
40 000 درهما	80 000 درهما	الوفاة
50 000 درهما	80 000 درهما	العجز البدني الدائم (IPP)
لا شيء	20 000 درهما	مصاريف الاستشفاء
5 000 درهما	16 000 درهما منها 2 000 درهما مخصصة لنقل المصاب	المصاريف الطبية والنقل والترويض الطبي والمصاريف الصيدلية في حدود 100% طبقاً للتعريفة الوطنية
لا شيء	4 000 درهما	استبدال الأسنان
لا شيء	80 درهما لليوم في حدود 120 يوماً	التعويض اليومي عن الاستشفاء
5 000 درهما	5 000 درهما	﴿ نقل الجثة
20 000 درهما	20 000 درهما	﴾ داخل المغرب ﴾ من الخارج

البند الرابع عشر: الاستثناءات

يسترى من الضمانات الواردة في البند الثالث عشر أعلاه :

- ﴿ الحوادث الناجمة عن فعل إرادي للمؤمن له أو تواطئه أو تواطؤ الأشخاص الذين يوجد تحت كفالتهم ؛
- ﴿ العجز الناتج عن الحوادث السابقة لتاريخ سريان هذا التأمين ؛
- ﴿ الأمراض ومضاعفاتها ما عدا الأمراض الناتجة عن الحادثة المعرفة في البند العاشر أعلاه ، وكذلك الفتق والدوالي وقرحة الدوالي وألام القطن ؛
- ﴿ الحوادث الناتجة عن الإعاقة والتشوهات الخلقية ؛

- » العلاجات التجميلية والعلاجات غير الضرورية لشفاء الضحية ؛
 - » الوفاة الناجمة عن السكر و الانتحار والاختلال العقلي؛
 - » الحوادث الناجمة عن مشاركة المؤمن له في التظاهرات الرياضية التالية: الفروسية ورياضة اليخت والصيد تحت الماء واستعمال الأسلحة والطائرات الخاصة؛
 - » الحوادث الناجمة عن مشاركة المؤمن له في المظاهرات والتظاهرات الاحتجاجية والإضرابات والأعمال الإرهابية وأعمال الإتلاف والاعتداء والجرائم والجنح والشجار، باشتئاء حالة الدفاع الشرعي عن النفس ؛
 - » الحوادث الناجمة عن الحروب والإشعاعات النووية والكوارث الطبيعية.
- البند الخامس عشر: التقاضي؛**
- كل عملية ناتجة عن اتفاقية "الضمان المدرسي" تتقاضى بمضي خمس سنوات ابتداء من تاريخ الحدث الذي أنتجهما ، طبقا للشروط المنصوص عليها في الفصول 36 و 37 و 38 من القانون 99-17 المتعلقة بمدونة التأمين.

الجزء الثالث : المسؤولية المدنية لمؤسسات التربية والتعليم العمومي

البند السادس عشر: تعاريف

- » المؤمن لهم :
- مؤسسات التربية والتعليم العمومي ومراكز التكوين التابعة للوزارة، عند وقوع حادثة ناجمة عنها أو عن منشآتها أو عن تجهيزاتها أو عن تصرف مستخدميها ؛
- الأشخاص العاملين بالمؤسسة أثناء قيامهم بعملهم .

» الأغيار :

- يستشمل من الأغيار :
- المتعاقد وشركاؤه بمناسبة أنشطتهم المشتركة ؛
 - أزواج المستخدمين بالمؤسسة ؛
 - أصول وفروع المستخدمين بالمؤسسة ؛
 - الممثلون الشرعيون للمؤمن له ، أشقاء أو بمناسبة الأنشطة المهنية للمؤسسة ، إذا كان المؤمن له شخصا معنويا ؛
 - المؤمن لهم .

﴿الأضرار الجسدية﴾:

وهي كل إصابة جسدية تلحق بأحد الأشخاص الذاتيين.

﴿الأضرار المادية﴾:

وهي كل إتلاف أو تخريب لشيء أو مادة وكذلك كل إصابة جسدية للحيوانات.

البند السابع عشر : مجال الضمان

أ- المسؤولية المدنية :

يهدف تأمين المسؤولية المدنية للمؤسسات التعليمية إلى ضمان الآثار المالية الناجمة عن المسؤولية المدنية للمؤمن له تطبيقاً للفصول 78 و 85 و 89 من قانون الالتزامات والعقود، نتيجة الأضرار الجسدية والمادية للأغيار، أو الأضرار الجسدية التي قد تلحق بالתלמיד عندما يتواجدون تحت حراسة مؤسسة التربية والتعليم العمومي أو مراكز التكوين التابعة للوزارة، في حدود المبلغ المحدد في البند الثامن عشر أسفله.

غير أن الأضرار الجسدية والمادية التي قد تلحق بالתלמיד لا يمكن تعويضها بموجب ضمان "المسؤولية المدنية" إلا في حالة الخطأ المنسب لرئيس المؤسسة أو تابعيه، والمعين إثباته من طرف طالب التعويض طبقاً للقانون .

ب- التسممات الغذائية :

يمتد ضمان المسؤولية المدنية لمؤسسة التربية والتعليم العمومي ومراكز التكوين التابعة للوزارة في حالات التسممات الغذائية التي قد تلحق التلاميذ نتيجة تقديم مواد غذائية أو مشروبات داخل مطاعم المؤسسة أو بمناسبة التظاهرات المنظمة من طرفها.

ويشمل هذا الضمان مخلفات وأثار التسممات الغذائية التي قد تظهر خلال سنة التأمين. ويخصم مبلغ التعويض عن التسممات الغذائية من السقف المحدد لهذا الغرض في البند الثامن عشر أسفله، حسب عدد وطبيعة ومصدر حوادث التسممات الغذائية المولية. كما يجدد سقف مبلغ الضمان ضمنياً مع بداية كل سنة تأمين.

البند الثامن عشر: سقف الضمانات

يحدد سقف الضمانات المنصوص عليها في هذا الجزء حسب سنة التأمين وفق ما يلي:

﴿2.500.000 درهماً بالنسبة للأضرار الجسدية﴾:

﴿1.000.000 درهماً بالنسبة للتسممات الغذائية﴾;

﴿1.500.000 درهماً بالنسبة للأضرار المادية﴾.

البند التاسع عشر : الاستثناءات

يسنتشى من ضمن المسؤولية المدنية لمؤسسات التربية والتعليم العمومي ومراكز التكوين التابعة

للوزارة :

﴿الأضرار التي يسببها التلاميذ للأغيار في حالة عدم تواجدهم تحت حراسة المؤسسة ؛﴾

﴿الأضرار الناتجة عن خطأ إرادى للمؤمن له أو ممثليه الشرعيين ، إذا كان المؤمن له شخصاً معنوياً ؛﴾

﴿الأضرار التي تسببها الحروب الأجنبية (وتقع مسؤولية الإثبات على عاتق المؤمن له)، وال الحرب الأهلية والتظاهرات الاحتجاجية والإضرابات وحالات إغلاق المؤسسة والأعمال الإرهابية وأعمال الاتلاف المرتكبة في إطار العمليات الإرهابية والتخريبية المدبرة (وتقع مسؤولية الإثبات على عاتق الشركة) ؛﴾

﴿الأضرار الناتجة عن الإعصارات والزوابع والعواصف والفيضانات (بما فيها تلك التي يسببها انهيار الحواجز والسدود) ، وكذلك عن الزلازل والأمواج العاتية وبباقي الكوارث التي لها طابع القوة القاهرة ؛﴾

﴿الأضرار التي تسببها الآثار المباشرة وغير المباشرة للانفجارات وانبعاث الحرارة والإشعاعات النووية أو الناتجة عن تحول نوات الذرة أو الإشعاعات وكذلك الحوادث الناتجة عن آثار الإشعاعات بفعل التسريع الاصطناعي للجزئيات ؛﴾

﴿الغرامات والمصاريف المترتبة عنها ؛﴾

﴿الأضرار التي يسببها التلوث البيئي وتلوث المياه والأرض ؛﴾

﴿الأضرار التي تسببها :

▪ العربات البرية ذات المحرك ؛

▪ العربات البرية المعدة للربط بعربة برية ذات محرك و المخصصة لنقل الأشخاص والأشياء ؛

▪ كل آلية برية مربوطة بعربة برية ذات محرك ؛

▪ كل آلية عائمة أو هوائية، وكل عربة جوية أو بحرية أو نهرية أو بحيراتية؛

﴿الأضرار الناجمة عن الأشغال والأعمال التي يقوم بها المؤمن له بعد الانتهاء من إنجازها ، أو عن المعدات والمواد التي يقوم بتسليمها بعد انتهاء عملية التسليم؛﴾

﴿الأضرار التي تلحق بالممتلكات كيما كانت طبيعتها(بما فيها الحيوانات) ، إذا كان المؤمن له أو المسئول عن الضرر أو كل شخص مؤمن مسؤول مدنياً بصفته مالكاً أو مكترياً أو

حارسا لها، أو مستعملا بإحدى الحالات المشابهة لها، أو مكلفا باستعمالها أو إصلاحها أو نقلها لأي سبب من الأسباب ؟

﴿الأضرار الناجمة عن حيازة أو استعمال المؤمن له للمتفجرات؛

﴿الأضرار المادية الناجمة عن الحرائق و الانفجارات والمياه والسرقات ومحاولات السرقة والخسائر الغير مادية؛

﴿الأضرار التي تجم بسبب ممارسة المؤمن له لإحدى الرياضات التالية: الصيد - الرماية بالأسلحة النارية أو بالرصاص- الإبحار أكثر من 5 أميال من السواحل- ركوب الأمواج-aeroplage - الصيد والغطس بالمغطسة (في الأعماق) - الرياضات الجوية مثل قيادة الطائرات والطيران الشراعي والمناطيد والقفز بالمظلة- الفروسية باشتاء الدروس المؤطرة من طرف مدرب- دراسة المغارات والكهوف- كيرلنغ- الجدو والرياضات المماثلة أو المرافقة له، تسلق الجبال مع مرافق أو عن طريق حبل غليظ- skeleton-varappe - لعبة التزلق على الجليد - ski au tremplin - الهوكي على الجليد- الألعاب البهلوانية وجميع الرياضات الممارسة بصفة مهنية.

البند العشرون: التقادم

كل عملية ناتجة عن المسؤولية المدنية في إطار اتفاقية "الضمان المدرسي" تتقادم بمضي سنتين ابتداء من تاريخ الحدث الذي أنتجها ، طبقا للشروط المنصوص عليها في الفصول 36 و 37 و 38 من القانون 99- 17 المتعلقة بمدونة التأمين.

تم التوقيع على هذه الاتفاقية بمقر شركة سينيا للتأمين بتاريخ 29 مايو 2007

شركة سينيا للتأمين

وزير التربية الوطنية والتعليم العالي
وتكون الأطر والبحث العلمي
- قطاع التربية الوطنية-

البروتوكول التطبيقي

لاتفاقية الضمان المدرسي

المبرمة بين :

وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي
وتكون الأطر والبحث العلمي
- قطاع التربية الوطنية-

و

شركة سينيا للتأمين

الوسطاء :

- تأمينات الفهد - الرباط
- تأمينات الكتبية - مراكش

البند الأول : تدبير الانحرافات

المرحلة الأولى:

- تلزم الشركة بإرسال الوثائق التالية إلى النيابات الإقليمية لوزارة التربية الوطنية :
- السجلات المدرسية ووصولات التأمين ، وذلك قبل 15 أبريل من كل سنة ؛
 - بيانات عدد المنخرطين مع بداية كل سنة دراسية .

المرحلة الثانية:

- ينتول مدير أو ملحق الاقتصاد والإدارة أو ممون مؤسسات التربية والتعليم العمومي ومراكز التكوين التابعة للوزارة :
- تحصيل أقساط التأمين المحددة في البند الرابع من اتفاقية الضمان المدرسي مقابل تسليم وصولات التأمين ؛
 - إيداع الأقساط المحصل عليها في الحساب الجاري لشركة التأمين المفتوح في البنك الشعبي المركزي تحت رقم **2124011307830070** أو حسابها في بريد المغرب تحت رقم **M-720-5820** ؛
 - إرسال اللوائح الاسمية للمؤمنين لهم متضمنة لأرقام وصولات تأمينهم وبيانات عدد المنخرطين ونسخ وصولات إيداع المبالغ المستخلصة. وكذلك السجلات المدرسية ووصولات التأمين الغير المستعملة إلى النيابة الإقليمية ، وذلك قبل تاريخ 31 ديسمبر من كل سنة .

المرحلة الثالثة:

- تلزم النيابة الإقليمية للوزارة بالشهر على :
- مراقبة معلومات بيانات عدد المنخرطين ومطابقة الأقساط المعلن فيها مع تلك المثبتة في وصل الأداء ، ثم مسکها في النظام المعلوماتي المحدث من طرف شركة التأمين (AMR) ؛
 - إرسال بيانات عدد المنخرطين ونسخ وصولات إيداع المبالغ المستخلصة إلى الوزارة وذلك قبل 15 يناير من كل سنة دراسية ؛
 - موافاة الشركة باللوائح الاسمية للمؤمن لهم المشاركين في الخرجات أو الرحلات التصيفية أو الترفيهية أو التظاهرات الرياضية خارج النيابة ، وذلك قبل القيام بها .

المرحلة الرابعة:

- تقوم المصلحة المكلفة بتدبير ملفات الحوادث المدرسية بإرسال بيانات عدد المنخرطين ونسخ وصولات إيداع المبالغ المستخلصة إلى شركة التأمين ، وذلك في أجل أقصاه 31 يناير من كل سنة دراسية .

المرحلة الخامسة:

يتولى الوسطاء (شركة تأمينات الفهد بالنسبة لمنطقة الشمال و شركة تأمينات الكتبية بالنسبة لمنطقة الجنوب)، في الفترة ما بين فاتح يناير و الخامس عشر منه، تسلم السجلات المدرسية ووصولات التأمين الغير المستعملة وكذلك نسخ من اللوائح الاسمية للمؤمن لهم المتضمنة لأرقام وصولات تأمينهم، من النيابات الإقليمية للوزارة المتواجدة بإحدى المنطقتين المنصوص عليهما في الجدول الملحق بهذا البرتوكول، وإرسالها إلى شركة التأمين قبل 31 يناير من كل سنة دراسية .

البند الثاني : معالجة ملفات الحوادث المدرسية والمسؤولية المدنية

المرحلة الأولى:

تلزم الشركة بإرسال المطبوعات الالزمة لتكوين ملف الحادثة المدرسية بأعداد كافية، إلى النيابات الإقليمية للوزارة عند بداية كل سنة دراسية أو عند الإعلام بعدم كفايتها .

وتشتمل هذه المطبوعات على :

- مطبوع التصريح بالحادثة ؛
- مطبوع الشهادات الطبية ؛
- مطبوع متعلق بحوادث السير .

المرحلة الثانية:

يسهر مدير المؤسسة على تعبئة مطبوع التصريح بالحادثة بدقة من خلال تضمينه جميع ملابسات الحادثة وإرساله إلى النيابة المعنية مرفوقاً بنسخة من وصل التأمين مع وضع آخرن المؤسسة على التصريح والوصل معاً، في أجل أقصاه :

- شهراً من تاريخ الحادثة، بالنسبة للوسط الحضري ؛
- ثلاثة أشهر من تاريخ الحادثة، بالنسبة للوسط القروي .

المرحلة الثالثة:

تقوم النيابة بالسهر على مراقبة الوثائق المكونة لملف الحادثة، طبقاً للحالتين التاليتين :

- إذا تم احترام الآجال المحددة أعلاه من طرف المؤسسة، ترسل النيابة هذه الوثائق إلى شركة التأمين في أجل أقصاه شهر واحد من تاريخ توصلها بهذه الوثائق، مع الحرص على مسک معلومات الحادثة في النظام المعلوماتي (AMR) ؛

- في حالة عدم احترام الآجال المحددة أعلاه من طرف المؤسسة، تقوم النيابة بإرجاع هذه الوثائق إليها في أجل أقصاه شهر واحد، مع تقديم تعليل لرفض ضمان الحادثة .

جوانب المسؤولية في مجال الحوادث المدرسية

المرحلة الرابعة:

يتولى مدير المؤسسة القيام بإتمام الوثائق المكونة لملف الحادثة ، والذي يضم :

- الشهادة الطبية الأولية ؛
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية بالنسبة للمستفيد المعلن عنه في التصريح بالحادثة وكذا في وصل التأمين ؛
- نسخة من عقد ازدياد المؤمن له ؛
- نسخة من الكفالة الشرعية في حالة ما إذا كان المستفيد غير أب أو أم المؤمن له ؛
- استعمال زمن المؤمن له في حالة وقوع الحادثة على الطريق العمومي ؛
- المطبوع المتعلق بحوادث السير في حالة حادثة سير ؛
- وثائق إثبات التعويض التالية ، وذلك حسب الحالات المشار إليها في الجدول أسفله :

الوثائق الالزمة	مجالات الضمانات
فاتورة أتعاب الطبيب المعالج ؛ الوصفات الطبية، فاتورة شراء الأدوية، مصحوبة بثمن الدواء المعلق على علبة (PPM) ؛ صاريف الراديو، المختبر وأي وثيقة طبية أخرى ؛ صور الراديو ؛ أية وثيقة ضرورية مطلوبة من طرف شركة التأمين .	تعويض تكاليف التطبيب والجراحة والصيدلة حسب التعريفة الوطنية المرفقة بهذا البروتوكول (الملحق رقم 3) .
الفواتير والوثائق المبررة لمصاريف الاستشفاء .	تعويض مصاريف الاستشفاء .
شهادة ولوح ومجادرة المستشفى .	التعويض اليومي عن الاستشفاء .
الشهادة الطبية للشفاء المحددة لنسبة العجز مصادق عليها من طرف اللجنة الطبية الإقليمية ومن طرف اللجنة الطبية الجهوية المشتركة .	التعويض عن العجز البدني الدائم (IPP) المحدد حسب سلم العجز الملحق بهذا البروتوكول .
الشهادة الطبية للوفاة ؛ رسم الوفاة ؛ شهادة الحياة لذوي الحقوق ؛ نسخة من محضر الشرطة أو رجال الدرك في حالة حادثة سير .	التعويض عن الوفاة .

ثم يرسل الملف كاملا إلى النيابة الإقليمية للوزارة .

المرحلة الخامسة:

تقوم النيابة الإقليمية بالتأكد من صحة معلومات ملفات الحوادث المدرسية، ثم مسکها في النظام المعلوماتي (AMR) . و تبعث هذه الملفات إلى شركة التأمين قصد المعالجة و التسوية ، وذلك في أجل أقصاه 15 يوما من تاريخ التوصل بها .

أما بالنسبة لملفات العجز البدني الدائم، فتقوم النيابة بإرسالها إلى طبيب الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين قصد دراستها في إطار اللجنة الطبية المشتركة، المحدثة لهذا الغرض والمعرفة في البند الثالث أسفله .

ويقوم طبيب الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، بعد الفصل في نسبة العجز من قبل اللجنة الطبية الجهوية المشتركة بإرجاع الملفات الطبية إلى النيابة الإقليمية المعنية التي تقوم بدورها بإحالته على الشركة

المرحلة السادسة:

تقوم الشركة بإرسال إيصال التسوية إلى النيابة من أجل المصادقة عليه من طرف المستفيد من التعويض في أجل أقصاه 15 يوما ابتداء من تاريخ توصلها بالوثائق التي تثبت الحق فيها . و يشتمل هذا الإيصال على مقدار التعويض حسب البنود المتفق عليها في اتفاقية الضمان المدرسي .

كما تتعهد الشركة بإرسال شيك التعويض باسم المستفيد إلى النيابة الإقليمية المعنية بعد 72 ساعة من تاريخ توصلها بإيصال التسوية موقع ومصادق عليه من طرف السلطات المحلية .

المرحلة السابعة:

توجه الشركة إلى الإدارة المركزية بيانات دورية نهاية كل دورة (6 أشهر) تتضمن الإحصائيات التالية :

- لائحة مفصلة للحوادث وتاريخ وقوعها وأسماء الضحايا حسب النيابات؛
- لائحة ملفات الحوادث التي تمت تسويتها والبالغ المؤداة؛
- لائحة ملفات الحوادث العالقة مع التبرير .

البند الثالث : اللجان المشتركة

1- اللجنة الطبية الجهوية المشتركة:

تحدث لجنة طبية جهوية مشتركة تكون من طبيب يمثل وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي- قطاع التربية الوطنية- . وطبيب يمثل شركة التأمين .

ويتعهد إلى هذه اللجنة بمعالجة الملفات الطبية التي تمت المصادقة عليها من طرف اللجنة الطبية الإقليمية، مع تحديد نسبة العجز البدني الدائم المناسبة لكل حالة .

كما تتعهد الشركة بتعويض الملفات بعد دراستها من طرف هذه اللجنة التي تعتبر قراراتها نهائية وغير قابلة للاعتراض لا من طرف المؤمن له أو من طرف الوزارة أو من طرف الشركة .

2- اللجنة المشتركة للتبغ:

ت تكون هذه اللجنة من ممثل عن وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر - قطاع التربية الوطنية- وممثل عن شركة التأمين .

يعهد إلى هذه اللجنة القيام بالمهام التالية :

- البت في الشكايات المعروضة عليها ؛
- تتبع تنفيذ اتفاقية الضمان المدرسي ؛
- تقديم اقتراحات وملاحظات حول اتفاقية الضمان المدرسي أو حول بروتوكولها التطبيقي .

تم توقيع البروتوكول بمقر
..... بتاريخ.....

شركة سينيا للتأمين
وزير التربية الوطنية والتعليم العالي
وتكوين الأطر والبحث العلمي
قطاع التربية الوطنية-
.....

تأمينات الفهد

تأمينات الكتبية

الملحق

ملحق رقم 1 : سلم العجز البدني الدائم

(بعض الأمثلة)

		(Art. 6 des Conditions Générale)		
1° TETE		3° MEMBRES SUPERIEURS		
Brèche osseuse du crâne dans toute son épaisseur : surface d'au moins 6 cm ²	42%	Droit Gauche	Perte complète du médius 65% 55%	6% 5%
Brèche osseuse du crâne dans toute son épaisseur : surface inférieur (par cm ²)7%		Perte complète de l'avant – bras (désarticulation du coude).....60% 50%	Perte complète de l'annulaire 4% 3%	5% 4%
Aliénation mentale, incurable et totale (rendant impossible tout travail ou toute occupation et résultant directement et exclusivement d'un accident).....100%		Perte complète des mouvements d'épaule.30% 25%	Ankylose du pouce, totale 2% 10%	4% 3%
Perte complète des deux yeux	100%	Ankylose complète du coude (en position favorable, c'est-à-dire le bras formant avec l'avant - bras un angle fixe compris entre 70° et 110°).....20% 15%	Ankylose du pouce, partielle (phalange unguéale) 7% 5%	2% 10%
Perte totale d'un œil ou réduction de la vision d'un œil à moins de 1/20.....25%		Ankylose complète du coude (en position défavorable, c'est-à-dire le bras formant avec l'avant-bras un angle fixe compris en dehors des limites précitées).....30% 25%	Perte complète d'un membre inférieur (amputation au tiers supérieur ou au-dessus).....55%	5% 4%
Réduction de l'acuité visuelle d'un œil à 1/20.....20%		Perte complète des mouvements du poignet (ankylose en rectitude).....12% 10%	Perte totale des mouvements de la hanche....30%	30%
Réduction de l'acuité visuelle d'un œil à 1/10.....17%		Perte complète des mouvements du poignet (en toute position).....20% 15%	Amputation de la jambe40%	40%
Réduction de l'acuité visuelle d'un œil à 2/10.....13%		Fracture non consolidée du bras (pseudarthrose sans correction chirurgicale possible).....30% 25%	Désarticulation du genou45%	45%
Réduction de l'acuité visuelle d'un œil à 3/10.....7%		Fracture non consolidée de l'avant-bras (pseudarthrose des deux os, sans correction chirurgicale possible)....25% 20%	Amputation sus malléolaire d'un pied35%	35%
Réduction de l'acuité visuelle d'un œil à 4/10.....4%		Paralysie totale d'un membre supérieur60% 50%	Désarticulation tibio-tarsienne.....32%	32%
En cas de séquelles d'accident aux deux yeux, le taux d'incapacité est calculé après ceux indiqués ci-dessus : il est égal ou double du taux d'incapacité de l'œil dont l'acuité visuelle est plus réduite, majoré de celui de l'autre œil ; il est bien entendu que l'acuité visuelle sera toujours prise avec correction.		Paralysie totale du nerf circonflexe20% 15%	Amputation partielle d'un pied, comprenant tous les orteils et métatarsiens.....20%	20%
Surdité totale bilatérale incurable.....30%		Paralysie totale du nerf médian au bras40% 30%	Amputation partielle d'une jambe.....30%	30%
Surdité totale unilatérale.....5%		Paralysie totale du nerf médian au poignet 15% 10%	Fracture du col du fémur :	
2° INCAPACITE PORTANT SUR DEUX MEMBRES		Paralysie totale du nerf cubital au bras.....20% 15%	Raccourcissement de 7 cm15%	
Perte complète de l'usage des deux bras ou Deux mains.....100%		Paralysie totale du nerf cubital au poignet...10% 8%	Raccourcissement de 5 cm10%	
Perte complète de l'usage des deux jambes ou Deux pieds.....100%		Paralysie totale du nerf radial (paralysie des extenseurs).....20% 15%	Pseudarthrose de la cuisse40%	
Perte complète de l'usage d'un bras (ou d'une main) et d'une jambe (ou d'un pied).....100%		Paralysie totale de la main (désarticulation radio carpienne).....55% 45%	Raccourcissement de 3 cm.....5%	
		perte complète du pouce18% 15%	Ankylose complète du genou (en position défavorable, c'est-à-dire formant avec l'axe du membre un angle maximum de 45°).....20%	
			ankylose complète du genou (en position défavorable, c'est-à-dire formant avec l'axe du membre un angle supérieur à 45°).....35%	
			Ankylose complète de l'articulation tibio-tarsienne.....15%	
			paralysie du poplité externe20%	
			paralysie du poplité interne15%	
			paralysie des deux poplités30%	
			perte complète du gros orteil.....6%	

جوانب المسؤولية في مجال الحوادث المدرسية

perte complète de l'index	12%	10%	perte complète de tous les orteils.....	10%
---------------------------------	-----	-----	---	-----

CONDITIONS D'APPLICATION DU BAREME

1° Les infirmités non mentionnées ci-dessus sont indemnisées en proportion de leur gravité comparée à celle des cas énumérés, sans tenir compte de la profession de l'assuré.

2° La perte totale d'un membre ou organe, hors d'usage avant accident, ne doit donner lieu à aucune indemnité.

3° Si il est établi médicalement que l'assuré est gaucher, le pourcentage d'incapacité prévu pour le membre supérieur droit s'applique au membre supérieur gauche et inversement.

4° Multiplicité de lésions – lorsqu'un même accident entraîne plusieurs lésions, l'indemnité totale est calculée en appliquant au barème ci-dessus la méthode prévue par le barème d'invalidité annexé à l'arrêté du 21 Mai 1943.

5° La lésion d'un membre ou organe déjà infirme n'est indemnisée que pour la différence entre les états antérieurs et postérieurs à l'accident.

6° L'incapacité fonctionnelle totale ou partielle d'un membre ou organe est assimilée à sa perte totale ou partielle.

7° Chaque fois que les conséquences d'un accident seront aggravées par l'action d'une maladie, d'un état constitutionnel, d'une infirmité ou par l'existence d'une mutilation antérieure, ou par le manque de soins imputable à la négligence de la victime ou par un traitement empirique, l'indemnité est calculée non pas sur les suites effectives de l'accident mais sur celles qu'il aurait eues sur un sujet se trouvant dans des conditions physiques normales et qui se serait soumis à un traitement médical rationnel.

الملحق رقم 2 : لائحة النيابات الإقليمية لوزارة التربية الوطنية المتواجدة:

بمنطقة الشمال (تأمينات الفهد)	بمنطقة الجنوب (تأمينات الكتبية)
عين الشق	أكادير إدواتان
عين السبع - الحى المحمدى	اشتوكة ايت بها
بن مسيك	انزكان ايت ملول
الدار البيضاء - أنفا	ورزازات
المحمدية	تارودانت
الudeau - مرس السلطان	تزنیت
ابن سليمان	زاڭورة
الرباط	ازيلال
سلا	بني ملال
الصخيرات - تمارة	الجديدة
الخميسات	اسقى
القنيطرة	مراكش
سيدى قاسم	الحوز
مكناس	شيشاوة
الحاجب	قلعة السراغنة
إفران	الصويرة
فاس	الحى الحسنى
مولاي يعقوب	مولاي رشيد
صفرو	مديرية
يولمان	النواصر
تازة	سيدي البرنوصى زناته
تاونات	اسا الزاك
الحسيمة	السمارة
النااظور	كلميم
بركان	طانطان
فكىك	طاطا
جرادة	بوجدور
وجدة - أنجاد	العيون
تاوريرت	وادى الذهب
العرائش	سطات
تطوان	خربيكة
الفحص - انجرة	خنيفرة
طنجة - اصيلة	الراشيدية
شفشاون	
المضيق	

جوانب المسؤولية في مجال الحوادث المدرسية

الملحق رقم 3 : التعريفة الوطنية

		Désignation	Lettre Clé	Barème national de référence
Actes Médicaux et Chirurgicaux	Consultation Généraliste	C1	80 Dhs	
	Consultation Spécialiste	C2	150 Dhs	
	Consultation Psychiatre et neuropsychiatre	Cpsy	190 Dhs	
	Visite Généraliste à domicile	V1	120 Dhs	
	Visite Spécialiste à domicile	V2	190 Dhs	
	Actes de Radiologie	Z	10 Dhs	
	Actes de Biologie médicale	B	1.10 Dhs	
	Anapath	BA	1.10 Dhs	
	Acte pratiqué par l'infirmier	AMI	7.50 Dhs	
	Acte pratiqué par le kinésithérapeute	Séance	50 Dhs	
	Acte pratiqué par l'orthoptiste	Séance	50 Dhs	
	Acte pratiqué par l'orthophoniste	Séance	50 Dhs	
	Acte pratiqué par la sage femme	SF	10 Dhs	
	Acte Pratique Courante	PC	7.50 Dhs	
Dentaires	Actes Chirurgicaux (Actes isolés dont le coefficient est inférieur à 25, consultation comprise)	K	22.50 Dhs	
	Soins	D	17.50 Dhs	
	Prothèse	D	12.50 Dhs	
	ODF	Plafond/Semestre	1 000 Dhs	
Prothèses Auditives	Bilan ODF	Plafond	1 000 Dhs	
	Contours analogiques	Plafond/Unité	3 500 Dhs	
Actes d'imagerie médicale	Contours numériques	Plafond/Unité	5 000 Dhs	
	Echographie	Plafond	200 Dhs	
	Scanner (y compris produits)	Plafond	1 000 Dhs	
	2 ^{ème} scanner et suivants au cours de la même séance (y compris produits)	Plafond	500 Dhs	
	Scan-Pélvien	Plafond	600 Dhs	
	Echo morphologique	Plafond	450 Dhs	
	Mammographie et échographie	Plafond	450 Dhs	
	Echotomographie abdominale et pelvienne	Plafond	400 Dhs	
	Angiographie des membres inférieurs	Plafond	2 200 Dhs	
	Angiographie carotide 1 seul axe	Plafond	2 200 Dhs	
	Angiographie carotide à partir de 2 axes	Plafond	3 300 Dhs	
	IRM (y compris produits)	Plafond	2 200 Dhs	
	2 ^{ème} IRM et suivants au cours de la même séance (y compris produits)	Plafond	1 250 Dhs	
	Angiographie Rétinienne	Plafond	500 Dhs	
		Désignation	Lettre Clé	Barème national de référence
Actes de cardiologie	Holter ECG	Plafond	500 Dhs	
	Holter tentionnel	Plafond	500 Dhs	
	Epreuve d'effort au cabinet	Plafond	500 Dhs	
	Echo Doppler Vasculaire	Plafond	500 Dhs	
	Sonde de stimulation	Plafond	800 Dhs	
	Echocardiographie et doppler	Plafond	500 Dhs	
	EEG	Plafond	300 Dhs	
	Echocardiographie de stress	Plafond	800 Dhs	
Actes d'exploration	Fibroscopie	Plafond	800 Dhs	
	Colonoscopie	Plafond	1 200 Dhs	
	Bronchoscopie	Plafond	800 Dhs	
	Laser	Plafond/Séance	800 Dhs	
	EFR	Plafond	300 Dhs	

Royaume Du Maroc

Ministère des Affaires Sociales,

La santé, La jeunesse et les Sports, L'Entraide Nationale

Secrétariat d'Etat chargée de la Santé

Circulaire n° 6 D.R.H du 6mars 1998

MM. les délégués du secrétariat d'Etat du ministère des affaires Sociales chargé de la santé

Objet : organisation et attributions des commissions médicales préfectorales et provinciales.

Suite à l'entrée en vigueur de la loi n° 20-94, modifiant et complétant le dahir n° 1-58-008 du 104 châabane 1377 (24 février 1958) portant statut général de la fonction publique, ayant conduit à l'extension de la liste des maladies ouvrant droit au congé de maladie de longue durée, et compte tenu de l'accroissement du volume des activités du conseil de santé, il a été décidé de déconcentrer certaines activités de ce conseil aux commissions médicales préfectorales et provinciales, conformément aux prescriptions de la présente circulaire.

Il est à rappeler, au préalable, que la commission médicale préfectorale et provinciale doit être composée du :

Délégué du secrétariat d'Etat chargé de la santé ou son représentant en qualité de président ;

Un médecin chargé de la commission médicale, désigné par le président ;

Un médecin spécialiste selon la spécialité concernée ;

Un(e) infirmier(e) assurant le secrétariat permanent de la commission, chargé de gérer les dossiers et les archives et de tenir un registre de renseignements complets sur les contrôles médicaux effectués par la commission.

S'agissant de ses attributions, la commission médicale préfectorale et provinciale est habilitée à :

A-contrôler :

1- les aptitudes des candidats aux emplois publics ;

2-l'exactitude des certificats médicaux prescrivant les congés conséquents des maladies ou blessures résultant de l'exercice des fonctions, dont la durée de l'incapacité totale temporaire (ITT) est supérieure à trois (03) mois, et le taux de l'incapacité permanente partielle (IPP) est supérieur ou égale à 25%.

3-l'exactitude des certificats médicaux prescrivant des congés résultant des accidents ou maladies contractés dans les établissements scolaires et universitaires, dont le taux de l'IPP est supérieur à 10%.

A signaler que la durée de l'ITT et le taux de l'IPP doivent être évalués à leur juste valeur par la commission à la lumière des conclusions de la contre visite.

Le taux de l'IPP doit être évalué :

- Sur la base du barème indicatif fixé par l'arrêté du directeur des communications, de la production industrielle et du travail du 16 jounada I 1362 (21 mai 1943) publié au B.O n° 1597 du 4 juin 1943, en ce qui concerne les accidents de travail ;
- Sur la base du barème fixé par le décret n° 2-84-743 du 22 rabiâ II 1405 (14 janvier 1985) publié au B.O du 16 janvier 1985, en ce qui concerne les accidents de travail causés par des véhicules terrestres à moteur soumis à l'obligation d'assurance.

Les certificats médicaux visés aux paragraphes 2 et 3 ci-dessus doivent être retournés dans les meilleurs délais aux administrations concernées qui les transmettront au conseil de santé pour étude et homologation.

La parution des intéressés devant la commission médicale est obligatoire.

B- contrôler et homologuer :

1. Les certificats médicaux des congés de maladie de courte durée concernant les fonctionnaires conformément aux dispositions de la circulaire du ministre de la santé publique n° 04 du 10 janvier 1996 ;
2. Les certificats médicaux de congé de maladie consécutifs aux accidents ou maladies contractés en service dont la durée de l'ITT est inférieur ou égale à 3 mois, et le taux de l'IPP est inférieur à 25% ;
3. Les certificats d'handicap physique et/ou mental présentés par les fonctionnaires et agents civils et militaires de l'Etat, ainsi que le personnel des municipalités et des établissements publics conformément à l'article 3 du décret n° 2-58-1381 du 15 jounada I 1378 (27 novembre 1958), aux fins de perception des allocations familiales correspondant aux enfants atteints d'infirmités ;
4. Les certificats médicaux présentés pour l'obtention de la carte d'handicapé délivrée par le Haut Commissariat aux personnes handicapées conformément aux dispositions des articles 1 et 5 du décret n° 2-97-218 du 18 chaâbane 1418 (19 décembre 1997) ;
5. Les certificats de congé de maladie des ressortissants marocains à l'étranger et des ressortissants étrangers au Maroc ;
6. Les certificats d'aptitude des ressortissants marocains pour emploi ou étude à l'étranger ;
7. Les certificats d'aptitude des marocains (es) au mariage avec des ressortissants étrangers.

Après contrôle et homologation, ces documents sont retournés aux administrations ou personnes concernées dans les meilleurs délais.

Les personnes, les fonctionnaires ou les administrations concernées peuvent présenter devant le conseil de santé des recours à l'encontre des décisions prises au premier degré par les commissions médicales préfectorales ou provinciales.

Le recours doit être introduit dans un délai n'excédant pas un mois à compter de la date de notification de la décision de la commission à la partie concernée.

Afin de permettre à la commission médicale d'accomplir convenablement ses tâches, je vous prie de bien vouloir la doter de locaux spécifiques et adéquats.

Un rapport trimestriel sur les activités de la commission médicale préfectorale ou provinciale doit être adressé au conseil de santé pour information.

En outre, j'attire votre attention au fait que les rapports de certaines commissions médicales sont parfois signés par un seul médecin, or pour la validité des conclusions le rapport de contre-visite doit être signé par deux médecins au moins.

Messieurs les délégués et médecins-chefs des commissions médicales préfectorales et provinciales sont priés de bien vouloir faire diligence dans l'envoi des rapports des contre-visites demandés par le conseil de santé.

Le secrétariat d'Etat
auprès du ministre des affaires sociales
chargé de la santé
Signé : Dr. fouad HAMADI

الملكية المغربية
وزارة التربية الوطنية
الوزير
الحمد لله و حده
الرباط في: 23 شتبر 1999

مذكرة

إلى

السيدات و السيدات:

نواب وزارة التربية الوطنية

الموضوع : حول ظاهرة العنف بالمؤسسات التعليمية

سلام تام بوجود مولانا الإمام نصره الله.

وبعد ، يشرفني أن أنوه من جديد بالجهودات التي يبذلها كافة أفراد الأسرة التعليمية من مدرسين وأطر الإدارة التربوية قياما بدورهم النبيل في تربية و تعليم الأجيال الصاعدة و في نشر القيم الثقافية و الأخلاقية السامية بمجتمعنا.

ومواصلة للمجهودات المبذولة من أجل تعزيز الدور الإشعاعي للمدرسين و المربين و تحسين صورة المدرسة بشكل عام، قامت الوزارة في إطار تتبعها للممارسة التربوية برصد بعض الحالات لاستعمال العنف بعدد من المؤسسات التعليمية بين المربين و المتعلمين، و تتبع أشكال هذه الظاهرة بين العنف الجسدي و العنف النفسي و فرض الرأي بصفة تسليطية و كبت حرية التعبير. و يمس هذا العنف خاصة الأطفال، مما يخلق أحيانا ردود أفعال ضد المدرسين و المربين من طرف الأطفال و آبائهم و أوليائهم.

وغير خاف على الأطر التربوية و على مجموع الأسرة التعليمية ما لاستعمال العنف والكبت و التسلط من آثار سلبية خطيرة على النمو العقلي و النفسي للأطفال و على استقرار و مردودية المدرسين. هذا فضلا عن تناقض هذه الأساليب مع مبادئ الحرية و حقوق الطفل و ثقافة الحوار و الانفتاح التي تحرص بلادنا على ترسيختها و تتميّتها.

لذلك أهيب بكل الأطر التعليمية وأطر الإدارة التربوية أن تتجنب بصفة مطلقة استعمال أي شكل من أشكال العنف الجسدي أو النفسي ضد التلاميذ وأن تعمل على نهج

أسلوب الحوار و تشجيع حرية إبداء الرأي و التعبير داخل الفصول و في فضاءات المؤسسات التعليمية بشكل عام.

وفي هذا الإطار، أطلب من السيدات و السادة نواب الوزارة الإشراف شخصياً على تنظيم عملية تحسيسية واسعة، بمشاركة الأطر التربوية، تهدف إلى تعريف المديرين و المدرسين و المفتشين بمخاطر ظاهرة العنف بالمؤسسات التعليمية و آثارها السلبية نفسياً و تربوياً و أخلاقياً على التلاميذ و المربين على السواء، كما تستهدف حث الجميع على التحلي بروح التسامح و احترام الكرامة الإنسانية و كرامة الطفل على الخصوص و ذلك بتقبل حرية الرأي و التعبير و تشجيع الإبداع و التفتح.

وفي الأخير أطلب من السيدات و السادة نواب الوزارة نشر محتوى هذه المذكرة بالمؤسسات التعليمية بين الأطر التربوية ووضع برنامج للتحسيس بمضمونها عبر اللقاءات التربوية بالمؤسسات و بالفصل الدراسي، و رفع تقرير حول الإجراءات المتخذة في هذا الصدد إلى الوزارة (مديرية العمل التربوي).

و السلام.

وزير التربية الوطنية

إسماعيل العلوي

المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية
والتعليم المالي
وتقويم الأداء
والبحث الماممي
قطاع التربية الوطنية



22 جمادى الأولى 1428 - 8 يونيو 2007

مذكرة رقم : 96

إلى

السيدات واللadies :

مديرة ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكون

نائبات ونواب الوزارة

مديرات ومديري مراكز التكوين

مديرات ومديري مؤسسات التربية والتعليم العمومي

الموضوع : حول تجديد اتفاقية الضمان المدرسي

سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد ، ففي إطار العناية الخاصة التي ما فتئت توليها هذه الوزارة لضمان صحة التلاميذ وتحسين ظروف تدريسهم ، وكذلك خلق وسائل ناجعة لتعطية الأضرار الناجمة عن الحوادث المدرسية التي قد يتعرضون لها ، سواء داخل مؤسساتهم التعليمية أو خارجها ؛

واستحضاراً لحوادث السير المروعة ، التي يذهب ضحيتها عدد من التلاميذ أثناء تقليلهم بين مقر سكناتهم ومؤسساتهم التعليمية ، والتي أغفلها ظهير 26 أكتوبر 1942 المتعلق بالحوادث المدرسية ، رغم خطورتها ، حيث حصر التعويض عن الحوادث المدرسية حينما يكون تلاميذ المؤسسات التعليمية العمومية تحت الحراسة الفعلية للمكلفين بهذه المهمة ؛

ونظراً لما يكتسيه تأمين التلاميذ من أهمية بالغة في تقديم حلول آنية لجبر الأضرار والتحفيف من تبعاتها ؛

يشرفني إخباركم أنه قد تم تجديد اتفاقية الضمان المدرسي المبرمة بين هذه الوزارة - قطاع التربية الوطنية - و شركة سينيا للتأمين، حيث تم التوقيع عليها بتاريخ 29/05/2007 و سيبتدئ العمل بها ابتداء من فاتح سبتمبر 2007 .

وقد تضمنت هذه الاتفاقية عدة مستجدات وتحسينات بغية الرفع من جودة الخدمات المقدمة للمنخرطين في التأمين المدرسي وكذا المساهمة في ضمان مسار دراسي جيد للتلاميذ الذي يأتي في صلب اهتمامات هذه الوزارة .

والجدير بالذكر، أن هذه التعديلات والتحسينات همت بالأساس، تأمين تلاميذ التعليم الأولى لمؤسسات التربية والتعليم العمومي و طلبة مراكز التكوين التابعة لهذه الوزارة، كما أصبح الضمان المدرسي يشمل المسؤلية المدنية بعد ما كان مقتصرًا على المسؤلية المدنية في المجال الرياضي، أما فيما يخص باقي التعديلات فقد تم تلخيصها في الجدول رفقته.

واعتباراً للأهمية البالغة للتأمين في الارتقاء بأدوار الحياة المدرسية، ونظراً لنجاح التجربة التي خاضتها الوزارة في هذا المضمار وانعكاسها الإيجابي سواء على الجانب الصحي أو الجانب الاجتماعي للمؤمنين لهم ، المرجو منكم العمل على إيلاء هذه المذكرة ما تستحقه من عناية ، وبذل كل المجهودات لتعيم التأمين على جميع مؤسسات التربية والتعليم العمومي ومراكز التكوين .

هذا وسنوافيكم لاحقاً بنسخ من اتفاقية الضمان المدرسي وكذا بروتوكولها التطبيقية الذي سيوضح الإجراءات المتعلقة بالتأمين وملفات الحوادث المدرسية، والسلام .

الكاتبة العامة

إمضاء : لطيفة العبيدة

1 ذو القعدة 1428
12 نونبر 2007

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية
والتعليم المالي
وتكوين الأطقم
والبحث العلمي
قطاع التعليم المدرسي



مذكرة رقم : 138

إلى
السيدات واللadies:
مديرة ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين
النائبات والنواب الإقليميون

الموضوع : تحديد مهام الطبيبات والأطباء العاملين بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في إطار اللجنة الطبية الجهوية المشتركة.

- ال المرجع :** - المذكرة الوزارية رقم 138 بتاريخ 05 أكتوبر 2006 ;
- المذكرة الوزارية رقم 96 بتاريخ 08 يونيو 2007 ;
- الرسالة الوزارية عدد 193297 بتاريخ 13 يوليوز 2007.

سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد، فعلاقة بالمذكرين والرسالة الوزارية المشار إليها في المرجع أعلاه، وبغية التدبير الفعال لملفات الحوادث المدرسية، بما يتطلبه ذلك من سرعة ونجاعة، من خلال التغلب على المصاعب التي تحول دون الحسم في البعض منها وما يترتب عن ذلك من ضرر بمصلحة التلاميذ، الناتج عن عدم التعويض عن الحوادث المدرسية؛

وتبعا للاختصاصات الموكولة إلى السيدات واللadies الطبيبات والأطباء العاملين بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في مجال تدبير وتتبع ملفات الحوادث المدرسية، بموجب المادة الأولى المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير التربية الوطنية والشباب ووزير الصحة رقم 613.04 بتاريخ 16 صفر 1425 (7 أبريل 2004)، والخاص بتحديد المهام الخاصة المسندة للأطباء العاملين بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛

وتطبيقاً لمقتضيات البند الثالث من البروتوكول التطبيقي لاتفاقية الضمان المدرسي الموقعة بين الوزارة وشركة سينيا للتأمين، والقاضي بإحداث لجنة طبية جهوية مشتركة (تكون من طبيب الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين كممثل عن الوزارة وطبيب ممثل لشركة سينيا للتأمين) وذلك من أجل تحديد نسب العجز البدنى الدائم المنوحة للتلاميذ ضحايا الحوادث المدرسية؛

ولبلغ هذه المرامي، يشرفني أن أوافيكم بالتدابير التالية:

- تقوم النيابة بإرسال الملفات الطبية، المصادق عليها من طرف اللجنة الطبية الإقليمية التي تحتوي على نسبة العجز البدنى الدائم (IPP)، إلى طبيب الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين التابعة لها قصد تحديد نسبة العجز البدنى الدائم، أما بالنسبة للملفات الأخرى فترسل مباشرة إلى شركة سينيا للتأمين ؛
- يقوم طبيب الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالدعوة لانعقاد اللجنة الطبية الجهوية المشتركة ، وذلك بإخبار شركة سينيا للتأمين بتاريخ اجتماع هذه اللجنة مصحوبا باللائحة الاسمية لضحايا الحوادث المدرسية التي ستدرس خلال الاجتماع، حتى يتسعى للشركة استدعاء الطبيب الذي سيمثلها في هذه اللجنة.

وللإشارة، فإن هذه اللجنة تعقد اجتماعاتها مرة كل شهر أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك بالنظر إلى عدد الملفات المتوصّل بها.

ويجوز للجنة اللجوء إلى كل الوسائل الممكنة للتقرير في نسبة العجز، بالنسبة للحالات التي لم تستطع الجسم فيها كطلب الصور الإشعاعية والتحاليل الطبية أو استدعاء المعنى بالأمر إذا دعت الضرورة إلى ذلك.... ؟

أما إذا لم يتم الاتفاق بين عضوي اللجنة الطبية الجهوية المشتركة على تحديد نسبة العجز، فيتم إرجاع الملف الطبي إلى النيابة المعنية من أجل إحالته على اللجنة المشتركة على الصعيد المركزي وذلك بهدف الجسم فيه نهائيا؛

• يقوم طبيب الأكاديمية بتحرير محضر اجتماع اللجنة وثلاثة نظائر من التقرير الطبي لكل ملف، مختومة من طرف عضوي هذه اللجنة، كما يقوم بإرسال الملفات الطبية مرفوقة

بنظيرين من التقرير إلى النيابة فيما يحتفظ الطبيب الممثل للشركة بالنظير الثالث للتقرير الطبي ونسخة من المحضر؛

- تقوم النيابة بإتمام تدبير ملفات الحوادث المدرسية بما في ذلك تحين المعطيات في النظام المعلوماتي AMR وإرسال الملفات الطبية مصحوبة بنظير من التقرير الطبي المحدد لنسبة العجز النهائية إلى الشركة قصد التسوية ، أما النظير الثاني فتحتفظ به.

و تجدر الإشارة، إلى أن الشركة تعهدت بتعويض الملفات بعد دراستها من طرف اللجنة الطبية الجهوية المشتركة التي تعتبر قراراتها نهائية وغير قابلة للاعتراض - لا من طرف المؤمن له و لا من طرف الوزارة ولا من طرف الشركة - وذلك بموجب الاتفاقية السالفة الذكر وبروتوكولها التطبيقي.

و تأسيسا على ما سبق، ونظرًا للأهمية البالغة لاتفاقية الضمان المدرسي وما تخله من ضمانات للتلاميذ المصابين جراء الحوادث المدرسية، المرجو منكم العمل على إيلاء هذه المذكرة ما تستحقه من عناء من أجل تطبيق التدابير الواردة فيها بالدقة المطلوبة، والسلام.

المكلف بمهمة الكاتب العام
لقطاع التعليم المدرسي

عبد الحفيظ دباغ